ورقة بحثية بعنوان:

"أهمية إصلاح سوق العمل في إعادة هيكلة الاقتصادات المغاربية لتعزيز تنافسيتها"

الباحث

د / عمر حوتيه

أهمية إصلاح سوق العمل في إعادة هيكلة الاقتصادات المغاربية لتعزيز تنافسيتها

The Importance of Labor Market Reform in Restructuring Maghreb Economies to Enhance their Competitiveness

د. عمر حوتية

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى تشخيص وتقييم أداء وتنافسية الاقتصادات المغاربية في ظل التحولات الهيكلية العالمية، وإبراز أهمية إصلاح أسواق العمل في إعادة هيكلتها باعتباره من المحددات المستقبلية للنمو وتنافسية الاقتصاد.

ومن بين ما تم التوصل إليه أن التنافسية تشكل تحديًا كبيرًا للاقتصادات المغاربية، إلا أنها في الوقت ذاته تمثل فرصة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل، وأن تأثير التحولات والتقلبات الهيكلية العالمية على الدول المغاربية يفرض عليها مزيدا من الاصلاحات الهيكلية، ترتكز على إصلاح أسواق العمل، والتي لها دور في إزالة العديد من التشوهات الهيكلية، وتحقيق مرونة سوق العمل وإنعاش سياسة التشغيل وتحفيز الاستهلاك والاستثمار، ومن ثم تعزيز فرص النمو المستدام، ويمكن التصدي للآثار السلبية للتغير الهيكلي والتكلفة الاجتماعية المترتبة عنها والأثر الانكماشي للاصلاحات. من خلال الاهتمام بجوانب الإصلاح الاخرى وخاصة الإصلاحات الاجتماعية، والاستفادة من التجارب الدولية في هذا المجال .

الكلمات المفتاحية: التحولات الهيكلية، سوق العمل، التغيرات والتحديات، التنافسية، الاقتصادات المغاربية.

Abstract :

The study aimed to diagnose and evaluate the performance and competitiveness of Maghreb economies in light of global structural transformations, and to highlight the importance of reforming labor markets in restructuring them as one of the future determinants of growth and economic competitiveness. Among the findings is that competitiveness poses a major challenge to the Maghreb economies, but at the same time, it represents an opportunity to achieve sustainable and comprehensive economic growth. The impact of global structural transformations and fluctuations on the Maghreb countries imposes on them further structural reforms, based on reforming labor markets, which play a role in removing many structural distortions, achieving labor market flexibility, reviving employment policy, and stimulating consumption and investment; this will enhance opportunities for sustainable growth. Therefore, the negative effects of structural change, its social cost, and the deflationary impact of reforms can be addressed by paying attention to other aspects of reform, especially social reforms.

Keywords: changes and challenges, competitiveness, labor market, Maghreb economies, structural transformations.

١. مقدمة :

شهِد الاقتصاد العالمي في العقود الأخيرة، تحولات هيكلية عديدة أسهمت في إعادة تشكيل ملامحه الأساسية، ومنها بنية الإنتاج، والتجارة الدولية، وسوق العمل. وقد تمكنت معظم الدول المتقدمة والناهضة من التكيف معها نتيجة تنوع ومرونة اقتصاداتها والدور المحوري للتنافسية والانتاجية في النمو الاقتصادي.

وفي الدول العربية، أدت الاختلالات الاقتصادية التي ظهرت ملامحها بوضوح منذ نهاية الثمانينات، إلى إجراء تحولات هيكلية وتبني خطط استراتيجية وبرامج، اختلفت أهدافها بين الدول المصدرة والدول المستوردة للنفط.

. إشكالية البحث:

تعاني دول المغرب العربي كما باقي الدول العربية، من اختلالات بين عناصر الهيكل الاقتصادي ومكوناته، ومنها سوق العمل، وتواجه تحدّيات متشابهة، ترتبط بشكل عام بتأثير التحولات الهيكلية العالمية على القدرات التنافسية لقطاعاتها الاقتصادية، وتأثير التطورات التكنولوجية على الوظائف واتجاهات سوق العمل.

في ظل المشاكل والتحديات التي تواجهها أسواق العمل المغاربية، وللحد من تأثيرات التحولات الهيكلية العالمية والمحلية، فإن إصلاح أسواق العمل يصبح من الأولويات لدى صانعي القرارات في الدول المغاربية، لما يمكن أن يساهم به في إزالة العديد من التشوهات الهيكلية، وتعزيز فرص النمو المستدام، كما تحقق في تجارب العديد من الدول .

والمتمعن في خطط وبرامج التحولات الهيكلية، والسياسات الاقتصادية العامة للدول المغاربية، يجد أنها تكاد تخلو من رؤى تنموية لمعالجة اختلالات سوق العمل، ولذا ظلت تعاني من هشاشة تلك التحولات، ما يجعلنا نتساءل عن أهمية إصلاح سوق العمل لتفعيل دور التحولات الهيكلية في تعزيز تنافسية الاقتصادات المغاربية؟.

. فرضية البحث:

للإجابة على اشكالية البحث ، نقوم بصياغة الفرضية التالية: " يشكّل إصلاح أسواق العمل في الدول المغاربية أداة مهمة لإزالة العديد من التشوهات الهيكلية التي تعاني منها اقتصاداتها وتحول دون تنافسيتها واستدامة النمو الاقتصادي فيها".

. أهداف البحث:

- تشخيص وتقييم أداء وتنافسية اقتصادات دول المغرب العربي في ظل المستجدات الدولية والاقليمية.

- إثراء المعرفة العلمية للبحث في مجالات التنمية في دول المغرب العربي والاصلاحات الهيكلية لاقتصاداتها، باعتبارها نموذج مصغر من الاقتصادات العربية، تضم دولا نفطية (الجزائر وليبيا) وأخرى مستوردة للنفط (تونس والمغرب وموريتانيا) وتعيش واقعا شبيها لها، وتعاني من معظم التحديات الي تواجهها الدول العربية.

- التأكيد بأن التحولات أو الإصلاحات الهيكلية عنصر أساسي في الإصلاح الاقتصادي، وأن إصلاح سوق العمل من أهم أنواع الإصلاحات الهيكلية وعنصراً أساسياً في أي استراتيجية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

- تدعيم فكرة التأثير المتبادل بين سوق العمل ونمو الاقتصاد وتنافسيته، في ظل جدلية العلاقة بين النمو الاقتصادي والعمالة، حيث تركز غالبية الدراسات على تأثير نمو الاقتصاد في سوق العمل، غير أن التحديات الناجمة عن التطورات التكنولوجية ، تفرض تحديات وفرصًا على الاقتصادات العالمية، تستدعي التركيز أيضا على ديناميكيات أسواق العمل باعتبارها من المحددات المستقبلية لمسار النمو وتنافسية الاقتصاد.

- لفت نظر راسمي السياسات والمعنيين بالشأن الاقتصادي بالدول المغاربية، إلى أن اختلالات سوق العمل تُكبل تنافسية الاقتصاد، ومن الضروري تضمين إصلاحات سوق العمل في أي تحولات هيكلية، لتعزيز تنافسية ومرونة سوق العمل.

. منهجية البحث:

لدراسة مشكلة البحث وتحليل أبعادها، تم اعتماد المنهجين الوصفي والتحليلي للتعريف بمتغيرات الدراسة (سوق العمل، التحولات الهيكلية، التنافسية) ، وتحليل مؤشرات الأداء والتنافسية وهيكلة الاقتصادات المغاربية وتبيان أهمية إصلاح سوق العمل باعتباره محدد للنمو وتنافسية الاقتصاد .

وتم الاستعانة بتقارير ودراسات المنظمات الدولية والاقليمية ومنها منظمة العمل الدولية (ILO) وأيضا العربية (ALO). وصندوق النقد العربي (AMF)، ومنظمة الإسكوا (ESCWA) ، وتقارير ودراسات صادرة عن هيئات دولية ومحلية. ومواقع إلكترونية على غرار البوابة الرسمية لاتحاد المغرب العربي، للحصول على المعلومات.

. العناصر الرئيسية للبحث:

١- التحولات الهيكلية العالمية وتداعياتها على تنافسية الاقتصادات المغاربية.

٢- الاختلالات الناجمة عن التحولات الهيكلية وتأثيرها في أسواق العمل المغاربية.

٣- إصلاح سوق العمل لدعم التحولات الهيكلية وتعزيز تنافسية الاقتصادات المغاربية.

٢. التحولات الهيكلية العالمية وتداعياتها على تنافسية الاقتصادات المغاربية

يشهد العالم تحولات هيكلية تتزايد تداعياتها على تنافسية اقتصادات الدول ومنها تنافسية الاقتصادات المغاربية.

١,٢. ماهية التحولات الهيكلية الاقتصادية العالمية:

شهِد الاقتصاد العالمي في العقود الأخيرة، تحولات هيكلية عديدة أسهمت في إعادة تشكيل ملامحه الأساسية.

١,١,٢. مفهوم الهيكل الاقتصادي والتحولات الهيكلية في الاقتصاد:

يرى " والاس بيترسون Walas Peterson " أن مفهوم الهيكل الاقتصادي لبلد ما يدل على المساهمات النسبية للقطاعات المختلفة المولدة للدخل القومي ، ويتكون من عدد من البنى أو الهياكل الفرعية، يمكن من خلالها استيضاح مسار التطور في ذلك الجانب من جوانب الاقتصاد القومي وإمكانية التعرف على أوجه الخلل فيه (محي الدين، ١٩٧٥، ص ٥٤- ٥٦).

ومن أمثلة ذلك هيكل القوى العاملة وهيكل الموازنة العامة وهيكل التجارة الخارجية والهيكل النقدي وهيكل الانتاج.

ويفيد التحليل الهيكلي للاقتصاد في دراسة التغيرات التنموية في مختلف جوانب وقطاعات الاقتصاد القومي وتحليل السياسات الاقتصادية الكلية المتبعة، ومدى فعاليتها في اسناد عملية التنمية (أحمد، ٢٠٠٠، ص١٨) .

وقد تشهد اقتصاديات الدول إعادة هيكلة وتحولات باستمرار مدفوعة بالعديد من العوامل مثل الابتكار التكنولوجي، وتداعيات العولمة، وتغيرات الطلب، مما يؤثر على بنية الإنتاج، والتجارة، وأسواق العمل.

وفكرة التحول الهيكلي قديمة في الاقتصاد الإنمائي، وتعود إلى عهد آرثر لويس Arthur Lewis على الأقل، فهو الذي استرعى الانتباه للثغرات الإنتاجية الكبيرة بين القطاعات الاقتصادية في البلدان النامية وأشار بأن إعادة توزيع العمالة من الأنشطة التقليدية إلى الأنشطة الحديثة من شأنه إحداث نمو كبير في الإنتاجية، يمكن تحليله إلى عنصرين: ضمن القطاعات وفيما بين القطاعات، فالأول هو نمو الإنتاجية من خلال تحسين الإنتاجية ضمن القطاعات، والثاني ما يعرف بالتحول الهيكلي structural transformation. (Economic Commission for Africa, 2015, p1) .

يشير المفهوم التقليدي للتحول الهيكلي إلى الانتقال من الاعتماد على القطاع الزراعي إلى القطاعين الصناعي والخدمي، وقد عرف تطورا بعض الشيء جراء التغيرات والمستجدات التي طرأت في أواخر القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين.

والتحول الهيكلي اقتصادياً يعبر عن مجموعة التغييرات الاقتصادية والمؤسساتية الضرورية لاستمرار نمو الدخل والناتج المحلي (الموقع: https://albaladnews.net/article/313968)، ومن شأن التحول الهيكلي أن يزيد من متانة الاقتصاد وتنويعه وتزيد من قدراته الإنتاجية، كما توازن بين التنمية والمخاطر التي قد يتعرض لها الاقتصاد على الصعيد المحلي أو العالمي.

وتشير تجارب الدول إلى أن عملية التحول يمكن أن تحدث داخل القطاع نفسه، مثل التحول في القطاع الزراعي من زراعة يدوية إلى زراعة آلية، أو العمل لزيادة نسبة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في إجمالي إنتاج القطاع الصناعي، ورقمنه الخدمات الحكومية والاجتماعية،والتحول من استخدام نقود تقليدية في المعاملات إلى استخدام البطاقات الإلكترونية.

من معالم التحولات الهيكلية العالمية انكماش العولمة، وتغييرات في سلاسل التوريد، وتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، المنافسة الجيوسياسية، تزايد الديون، تطورات الرقمنة، والتغيرات الديموغرافية، والضغوط على الموازنات العامة للدول.

ولتحقيق تحول هيكلي نحو قطاعات ذات إمكانيات نمو عالية، تعتمد الحكومات سياسات تدخلية، يمكن أن تكون انتقائية (عمودية) من خلال استهداف قطاعات أو تكنولوجيات أو مهام محددة ويعتقد أنها تعزز الإنتاجية وفرص العمل والتصدير والنمو، أو سياسات وظيفية (أو أفقية) بهدف تحسين مناخ الأعمال والاستثمار (عزاوي والخليع، ٢٠١٧، ص١٦١) .

وتشكل السياسات التجارية لتشجيع التصدير، وسياسات المنافسة لتسهيل دخول شركات مبتكرة أو سياسات أسعار الصرف لضمان ميزة تنافسية في الأسواق العالمية للشركات المصدرة، أمثلة على السياسات الوظيفية.

ويعتبر قياس التحول الهيكلي مهماً، وقد أشار (سعدون، ٢٠١٩، ص٥٢)، بأن عملية القياس تعتمد أربعة أبعاد رئيسة، هي: هيكل الناتج الكلي، وهيكل العمل الكلي، وهيكل التجارة الخارجية، والهيكل السكاني، ولكل منها مؤشرات قياس خاصة به.

٢,١,٢. الاصلاحات المرتبطة بالتحولات الهيكلية :

تعتبر التحولات أو الإصلاحات الهيكلية عنصر أساسي في الإصلاح الاقتصادي، ولتحقيق التحول الهيكلي بالشكل الأمثل، حيث تلجأ الدول إلى عملية " الإصلاح الهيكلي Structural Reform "، من خلال تبني عدد من السياسات والبرامج تهدف إلى تحسين كفاءة وإنتاجية الاقتصاد، ومعالجة المشاكل الهيكلية الأساسية (الموقع: https://fastercapital.com/siyaq).

المقصود بالاصلاح الهيكلي تحويل الهيكل الاقتصادي والاجتماعي غير المتطور أو غير المستدام إلى هيكل جديد يمكن استمراره في المستقبل . ويشمل تحرير الأسواق المحلية من الاحتكارات ومن اقتصاد التربح، ويشمل كذلك الاصلاحات المؤسسية التي تطرأ على الادارة العامة وعلى الاطار القانوني الذي ينظم قطاع الأعمال.

ومن المفترض أن تؤدي هذه السياسات على المدى المتوسط إلى تعزيز قدرة الحكومة على الادارة بفعالية وتخفيض التكلفة الاجتماعية لعملية التحول في الوقت ذاته. أما على المدى الطويل، فتنطوي تدابير الاصلاح هذه على تحولات تؤدي إلى تحسن نوعية انتاجية الاقتصاد وأداته وقدرته على المحافظة على استمرار النمو (العاني والناصح، ٢٠١٠، ص١٣٨) .

وتعتبر الاصلاحات الهيكلية عنصراً أساسياً في أي استراتيجية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، ولها فوائدها مهمة، إذ تساهم في تحسين الإنتاجية والتنافسية وخفض معدلات البطالة وتحسين الاستدامة المالية، وتحسين كفاءة الاقتصاد.

وتقتضي مثل هذه الاصلاحات الهيكلية تبني مجموعة من التدابير، تخص: إصلاحات سوق المنتجات، الأسواق المالية، البنية التحتية، قطاع التعليم، الابتكار، إصلاحات سوق العمل.

قد يكون تنفيذ الإصلاحات الهيكلية صعبا، ولذا تتطلب دعمها بمنظومة اقتصادية متكاملة للدولة تتضمن مجموعة من التحولات على المستويين الكلي والجزئي، أو على المستوى القطاعي، أو حتى على مستوى السياسات الاقتصادية المتبعة.

وهناك خيارات مختلفة لتنفيذ الإصلاحات، ومنها: الإصلاحات التدريجية والعلاج بالصدمة، وكلا الخيارين لهما مزايا وعيوب، ويعتمد الخيار الأفضل على الظروف الخاصة بكل بلد. فمثلا قد تكون الإصلاحات التدريجية أكثر جدوى من الناحية السياسية وأقل تدميراً للاقتصاد، في حين قد يكون العلاج بالصدمة أكثر فعالية في تحقيق نتائج سريعة (الموقع: https://fastercapital.com/siyaq). ولنجاح الإصلاحات يجب تصميمها بعناية وتنفذ بطريقة تراعي اهتمام أصحاب المصلحة.

٣,١,٢. ملامح التحولات الهيكلية في الاقتصاد العالمي:

شهِد الاقتصاد العالمي، في العقود الأخيرة، تحولات هيكلية أسهمت في إعادة تشكيل ملامحه الأساسية، ومنها بنية الإنتاج، والتجارة الدولية، وسوق العمل. ومن أبرز ملامح تلك التحولات الهيكلية، ما يلي:

١- الانتقال من الاقتصاد الصناعي إلى الاقتصاد الجديد أو الاقتصاد القائم على المعرفة والخدمات: أي انتقال من مبادئ الاقتصادات المعتمدة على الإنتاج المادي إلى أخرى تعتمد على المعلومات والابتكار. مما أسهم في تنامي أهمية القطاعات المعرفية والتكنولوجية. ووفقًا لمكتب إحصاءات العمل الفيدرالي(BLS) ، تراجع عدد العاملين بقطاع التصنيع بـ ٣٣,٧ % من إجمالي القوى العاملة الأميركية، من ١٩,٥٥ مليون عامل في عام ١٩٧٩ إلى ١٢,٩٦ مليون عام ٢٠٢٣. وفي المقابل ارتفع
عدد العاملين بقطاع الخدمات من ٧٧,٥ مليون عامل في عام ١٩٧٩ إلى ١٢٨,٥ مليون عام ٢٠١٩، أي بنسبة ٦٥,٨١ % .
وتشير الدراسات إلى أن العديد من الاقتصادات النامية تشهد تحولات كبيرة نحو تفضيل قطاع الخدمات، مثل الهند التي يعمل ٦١ % من قوتها العاملة غير الزراعية بهذا القطاع، ونيجيريا ٨٨ % ، والبرازيل ٧٠ %. والذي أصبح يستوعب جزءًا أكبر من القوى العاملة، بالتزامن مع تأثير ملحوظ للأتمتة والتطور التكنولوجي في تقليص العمالة في الصناعات التقليدية.
٢- صعود الاقتصادات الناشئة: وتزايد دورها في الاقتصاد العالمي. ومنها الصين التي استطاعت منذ بداية الألفية الجديدة، أن تضاعف حصتها في الناتج المحلي الإجمالي العالمي أكثر من مرة لتصل ١٧,٨ % عام ٢٠٢٠، بعدما لم تتجاوز ٣,٦ %
عام ٢٠٠٠. كما اتسع إسهام اقتصادات دول مثل الهند والبرازيل وروسيا في تغيير الديناميكيات التجارية والمالية العالمية. وقد خلق النمو السريع لاقتصاداتها فرصاً جديدة في أسواق العمل العالمية، وتغيير كبيرة في سلاسل الإمداد الدولية.

٣- ثورة التكنولوجيا والرقمنة : والتي تسارعت بفعل مستجدات الثورة الصناعية الرابعة أو الخامسة، وفرضت تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والبلوك تشين مناهج جديدة في الإنتاجية، وفتحت أبواباً لفرص لا حصر لها في مجالات التجارة الإلكترونية، والصحة الرقمية، والتمويل التكنولوجي.

٤- التحولات في السياستين التجارية والمالية: بالرغم من الوجه الإيجابي لهذه التحولات؛ لا يزال الاقتصاد العالمي يواجه قضايا مُعقدة، خاصة فيما يتعلق بالتوترات التجارية بين القوى الكبرى؛ على غرار التعريفات الجمركية الأمريكية حاليا،

٥- التحديات البيئية : فقد بدأت القضايا البيئية تتحول إلى أولوية في السياسات العالمية، وأصبح التحول نحو التنمية المستدامة من المطالب العالمية الأساسية لموازنة النمو الاقتصادي، مع الحفاظ على البيئة.

٦- النماذج الاقتصادية الجديدة: لعلَّ أكبر تحول شهِدته الساحة العالمية كان جائحة «كوفيد-١٩»، التي سرَّعت بعض التحولات الهيكلية، و دفعت مخاوف انتشار الأوبئة المؤسسات والشركات إلى تسريع اعتمادها على التقنيات الرقمية، مثل العمل عن بُعد، وتجارة الإنترنت، والتعليم الرقمي. وتطوير نماذج اقتصادية جديدة كالاقتصاد التشاركي.
٧- تحولات هيكلية عميقة في أسس الاقتصاد الرأسمالي العالمي: والتي قام عليها منذ نشأته في القرن ١٨، والقائمة على قيمة العمل والإنتاج وحرية المبادرة والابتكار والمنافسة التامة والتوازن التلقائي للأسواق، وتحوله إلى اقتصاد يقوم على الريع الاحتكاري والمضاربة المالية، ما سينعكس سلبا على أسواق العمل جراء تراجع الاستثمارات المنتجة وعروض العمل .

والملاحظ أن العولمة الليبرالية الجديدة والقائمة على مبادئ " توافق واشنطن" ، قد سرعت من التحولات التي عرفها الاقتصاد الرأسمالي العالمي، أي عمقت من ظاهرتي الاحتكار والتوسع المالي للاقتصاد، كما ساهمت الرقمنة في تعميق هذا التحول.

٨- تعدد وتنوع الأزمات التي يشهدها العالم: منذ بداية الألفية، أبرزها: أزمة الاقتصاد الجديد 2001، الأزمة الغذائية ٢٠٠٦، أزمة الرهن العقاري عام 2008 ، الصدمات البترولية سنوات 2014 و 2020 و2022، وجائحة كورونا ٢٠١٩، وأزمة التضخم منذ سنة ٢٠٢١. إضافة للنزاع الأوكراني – الروسي الذي فجر أزمة غذاء عالمية خطيرة ، والعدوان الاسرائيلي الغاشم على غزة وبعض الدول العربية وتداعياته على دول المنطقة وعلى أزمة الطاقة، فضلا عن الكوارث الطبيعية المتتالية .

فدخل الاقتصاد العالمي في مرحلة صعبة، امتزج فيها الانكماش الاقتصادي بتضخم في الأسعار أو ما يعرف بالركود التضخمي Stagflation (معدل النمو بـ ٢,٨ % ونسبة تضخم ٦,٨ % سنة ٢٠٢٣). (منظمة العمل العربية، ٢٠٢٤، ص ١٠-١٣).

وهذه التحولات والتغيرات العالمية تجري في ظال فوارق كبيرة بين البلدان وبداخلها، وقد تمكنت معظم الدول المتقدمة والناهضة من التكيف معها نتيجة تنوع ومرونة اقتصاداتها والدور المحوري للتنافسية والانتاجية في النمو الاقتصادي. في حين أن البلدان العربية ومنها الدول المغاربية، فلا زالت تعاني من تحمل تداعيات وانعكاسات هذه التحولات والتغيرات.

٢,٢. تداعيات التحولات الهيكلية العالمية على الاقتصادات المغاربية وتنافسيتها:

تقع دول المغرب العربي في شمال افريقيا، بين خطي العرض ١٥° و٣٧° شمالا، وخطي الطول ٢٥° شرقا و١٧° غربا، وتضم ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا، وأراضي الصحراء الغربية، ومدينتي مليلية وسبتة المغربيتين وتحتلهما إسبانيا.

تبلغ مساحتها ٥,٧٨٢,١٤١ كم^2 ، تشكل نحو ٤٣ % من مساحة الوطن العربي، يبلغ عدد سكانها ١٠٩,٧ مليون نسمة في عام ٢٠٢٤. (موقع البنك الدولي: https://data.albankaldawli.org/indicator)

الجدول رقم (٠١) : المساحة وعدد السكان بدول المغرب العربي (لسنة ٢٠٢٤)

البيانات	ليبيا	تونس	الجزائر	المغرب	موريتانيا
المساحة (بألف كم^2)	1,759,540	163.610	2.381.741	٤٤٦,٥٥٠	1.030.700
عدد السكان (مليون نسمة)	٧,٤	١٢,٣	٤٦,٨	٣٨,١	٥,٢
معدل نمو السكان (%)	1,1	٠,٦	١,٤	١,٠	2,9

المصدر: موقع البنك الدولي: https://data.albankaldawli.org/indicator.

وباعتبار الاقتصادات المغاربية نموذج مصغر من الاقتصادات العربية، وتعاني من معظم. التحديات الي تواجهها الدول العربية. فسوف نتطرق إلى تداعيات التحولات الهيكلية العالمية على الاقتصادات المغاربية وعلى تنافسيتها.

١,٢,٢. الوضع الاقتصادي في دول المغرب العربي:

يشكل اقتصاد دول المغرب العربي نحو ١٢,٤ % من الاقتصاد العربي البالغ ناتجه ٣,٥٢ تريليون دولار، و ١٤,٦ % من اقتصاد افريقيا البالغ ناتجه ٢,٩٧ تريليون دولار عام ٢٠٢٢ (صحيفة الاقتصادية، 2023/06/04).

وفي ٢٠٢٤ ارتفع الناتج المحلي الإجمالي (GDP) لدوله إلى نحو ٥٢٨,٧ مليار دولار، تعد الجزائر أكبر اقتصاداته بناتج محلي ٢٦٣,٦ مليار دولار (٥٠ % من الناتج المحلي المغاربي)، تليها المغرب بـ ١٥٤,٤ مليار دولار ، ثم تونس بـ ٥٣,٤ مليار دولار، وليبيا بـ ٤٦,٦ مليار دولار، وموريتانيا بـ ١٠,٧ مليار دولار (موقع البنك الدولي).

وبالنسبة لركائز الاقتصادات المغاربية كالتالي:

. **الجزائر:** تصنف كأكبر اقتصاد في المنطقة وثالث قوة اقتصادية بافريقيا، واقتصادها ريعي يهيمن القطاع النفطي على بنيته الإنتاجية والتصديرية. من أبرز تحدياته امكانية تحقيق معدلات نمو مرتفعة، قادرة على استيعاب النمو السكاني ومعدلات التضخم، التي يعود جزء منها لأسباب هيكلية. وقد أدرج البنك الدولي الجزائر ضمن الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل، وذلك في تحديثها السنوي لتصنيف اقتصادات الدول الأعضاء لسنة ٢٠٢٥ (موقع وكالة الأنباء الجزائرية).

. **المغرب:** يُعد ثاني أكبر اقتصاد في المنطقة، يتميز بتنوع اقتصادي جيد نسبيا ويعتمد على الزراعة أساسا، وتشغل 40 % من القوى العاملة (ICMPD , 2020, p21). وتعد السياحة، أحد أهم ركائز ه، وتساهم بنحو ٧ % في الناتج المحلي الاجمالي.

وقد واصل اقتصاد المغرب الصمود في مواجهة التحديات السلبية، بمتوسط نمو ٣,٢ % عام ٢٠٢٤، بفضل تعزيز الصادرات وارتفاع الطلب المحلي. وعلى مدى عقدين أحرز المغرب تقدماً اقتصادياً هاماً ، وتضاعف الدخل الفردي بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٩، وانخفض معدل الفقر إلى ثلث مستواه في عام ٢٠٠٠. (الموقع: https://mipa.institute/9990) .

. **ليبيا:** بلد نفطي غني يتربع على مساحة شاسعة من الخريطة المغاربية ، عانى منذ ٢٠١١ من فراغ في السلطة وانقسامات حادة في مؤسساته الحيوية واستغلال منشآته النفطية. يتأرجح الوضع العام بالبلاد بين الاستقرار والتأزم، وبالرغم من الانكماش الحاد، فقد بدأت ملامح التفاؤل المفرط في تعافي الاقتصاد الليبي سنة ٢٠٢٣ بفعل تحسن الانتاج النفطي.

. **تونس:** أصغر بلدان المنطقة مساحة، واقتصادها يعتمد أساسا على السياحة والخدمات والصناعات التحويلية والفلاحة، وتسعى لاستعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي بعد صدمات داخلية وخارجية. (تقرير فريق خبراء صندوق النقد الدولي، ٢٠١٨) .

فقد عرفت تونس تدهوراً في مناخ الأعمال بعد ثورة ٢٠١١، وأمام محدودية الموارد الحكومية لمواجهة الأوضاع المعيشية، وتراجع النمو شرعت الحكومة منذ عام 2016 في اتخاذ سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز قدرة القطاع الخاص على استيعاب البطالة، ومع ذلك استمر الاقتصاد التونسي يعاني من ضعف انتاجيته.

. **موريتانيا:** يعتمد الاقتصاد الموريتاني أساسا على صادرات المعادن، خاصة الحديد، بالإضافة للثروة السمكية والزراعة، وثروة حيوانية هامة ومتنوعة تصل مساهمتها إلى أكثر من ٢٦ % من إجمالي الناتج المحلي (صايج، ٢٠٢٣) .

وتستعد موريتانيا لدخول نادي الدول المصدرة للغاز من حقل "غراند تورتو أميم" GTA، وحقل بئر الله النفطي على المحيط الأطلسي، مما سيسمح بزيادة الإيرادات بالعملة الصعبة، والمساهمة في خلق مساحة مالية تلبي احتياجات التنمية.

٢,٢,٢. التحولات الهيكلية في الدول المغاربية كمحصلة للتحولات العالمية:

كان للتطورات الخارجية والأزمات الداخلية منذ التسعينيات تداعيات على الاقتصادات المغاربية، حيث عانت من تراجع معدلات النمو الاقتصادي ، وأزمات تنموية اقتصادية واجتماعية حادة، وجملة من التحديات، منها ضعف الإنتاج الصناعي والزراعي وعدم تنوعه، والتبعية الغذائية الحادة، وسيطرة الاقتصاد الغير المنظم والتشغيل غير النظامي والهش، وضعف سياساتها التجارية الخارجية، ينعكس في ضعف تجارتها البينية، وتواضع تدفق الاساتثمارات الأجنبية المباشرة إليها .

بالإضافة للضغط الديمغرافي الذي يعد من القيود الرئيسية المطروحة أمام الاقتصادات المغاربية و أسواق العمل فيها.(منظمة العمل العربية، ٢٠٢٤، ص١١) .

إزاء هذه التطورات تبنت الدول المغاربية مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية بما فيها الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية، نفذت بالتعاون مع المؤسسات الدولية بهدف دفع النشاط الاقتصادي والقضاء على الاختلالات الاقتصادية.

ويمكن تتبع مسار التحولات الهيكلية في الدول المغاربية كمحصلة للتحولات العالمية، فيما يلي:

في الجزائر، أدت الأزمة النفطية سنة ١٩٨٦ وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية (تراجع معدلات النمو ، ارتفاع معدل التضخم ، ارتفاع معدل البطالة) إلى اتخاذ جملة من الاصلاحات بدءا من سنة 1987 ، وإصلاح المنظومة البنكية والنقدية ، وتبني برامج لتعزيز الاستقرار الاقتصادي بداية التسعينيات، وبرامج التعديل الهيكلي وإعادة الهيكلة الصناعية والخوصصة خلال التسعينيات. وتم تبني سياسة إنفاقية توسعية ذات توجه كينزي بدءا من ٢٠٠١ لتفعيل الطلب الكلي الذي يقابله زيادة العرض ومنه توفير مناصب شغل، جسدته برامج الإنعاش الاقتصادي للفترة ٢٠٠١-٢٠١٩. (حوتية، ٢٠٢٤، ص٣٩١).

إلا أن تلك البرامج لم تحقق التحول الهيكلي المأمول للاقتصاد الجزائري نظرا لاعتمادها على مداخيل النفط، وبروز العديد من الاختلالات الهيكلية، أثرت سلبا على هيكل الاقتصاد الجزائري وجعلت من فعالية هذا التوجه ضعيفة جدا، ومن بينها: تعاظم دور الدولة في النشاط الاقتصادي، غياب الرشادة في الإنفاق العام وانتشار الفساد، إحداث تشوهات في عمل الأسواق، ضعف الجهاز الإنتاجي، وأدت سياسة دعم الطلب الكلي منذ 2001 لارتفاع قيمة الواردات ، وبلغت وفقا لبنك الجزائر إلى أكبر قيمة لها سنة 2014 بـ 59.6 مليار دولار بعد أن كانت تقدر سنة 2001 بـ 9 مليار دولار. (بودخدخ، ٢٠٢١، ص٣٤٦) .

لذا قامت الجزائر بتبني " البرنامج الجديد للنمو" للفترة (٢٠١٦- ٢٠٣٠)، بهدف تنويع الاقتصاد وتحقيق التحول الهيكلي له. إلا أن هذا البرنامج يواجه تحديا وفقا لدراسة (بن داودية، ٢٠٢٢) ، يتمثل في تراجع قدرة الدولة بالحفاظ على النمو عبر الاستثمارات العامة ونوعية مؤسساتها، وهذا ما أدي إلي بطء التحول الهيكلي للاقتصاد.

في المغرب، في إطار التوجهات التنموية الجديدة التي ينتهجها المغرب، تم إعداد خطط إستراتيجية قطاعية اشترك في إعدادها مختلف القطاعات المعنية، ومن أهمها: مخطط المغرب الأخضر (PMV) في ٢٠٠٨، إستراتيجية " مخطط أليوتيس (٢٠١٠)" للصيد البحري ، المخطط الوطني لتسريع التنمية الصناعية في المغرب (٢٠١٤-٢٠٢٠)، وإستراتيجية المغرب الرقمي ٢٠٣٠، ومخططات جهوية للاسكان تمتد لغاية ٢٠٣٥، والإستراتيجية الوطنية لتنمية التنافسية اللوجستية.

وأدت التحولات في الاقتصاد المغربي خلال العقدين الأخيرين لنمو القطاعات الصناعية؛ مثل صناعة السيارات والطيران، مما أدى لزيادة الصادرات وتوفير فرص العمل، وتطوير البنية التحتية. كما تم تنفيذ إصلاحات هيكلية لتعزيز مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية؛ مما ساهم في تحسين ترتيب المغرب في المؤشرات الاقتصادية والتنافسية العالمية، فضلا عن تحسن المؤشرات الاجتماعية، وتقليل معدلات الفقر الموقع: (https://www.middle-east-online.com)

في تونس، تم تبني عدد من الاستراتيجيات والخطط ذات صلة بالتحول الهيكلي. منها الاستراتيجية الوطنية التونسية (٢٠١٨-٢٠٢٣) ، ومن بين أهدافها دعم الانتقال نحو اقتصاد أخضر ومستدام، وتشجيع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ودعم الاستقرار المالي وتعزيز الادخار الوطني، وصولاً إلى خلق فرص عمل وتحقيق تنمية شاملة ومنصفة. (الوليد، ٢٠٢٢، ص١٠) .

وقد دفعت سياسات التحفيز على الاستثمار الخاص في اوائل التسعينات على مستوى الصناعات المعملية الموجهة للتصدير إلى دفع قطاعات جديدة على غرار قطاعي النسيج والصناعات الميكانيكية والكهربائية وتدعيم مساهمتها في النمو .

وباعتبار للطابع الاستثنائي لفترة ما بعد الثورة (٢٠١١) وخاصة تراجع النشاط في عدد من القطاعات الحيوية الهامة كالفوسفات والمحروقات وانكماش السياحة، انحصر معدل النمو في حدود ١,٦ % خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٥) .

ومن أهم التحولات القطاعية في تونس ظهور قطاع الخدمات المسوقة كأهم قطاع ، ولترتقي حصة الخدمات بحدود 60 % من الناتج سنة 2015 مقابل ٤٨ % في ١٩٩٠، وظهور أنشطة جديدة للخدمات مرتبطة بالسياحة والتجارة والنقل والرقمنة.

في موريتانيا، تعمل الدولة حاليا على تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك SCAPP (٢٠١٦-٢٠٣٠)، وتهدف إلى تعزيز نمواً أعلى ومستدام وأكثر شمولاً، وخلق فرص عمل أكثر، وتطوير رأس المال البشري، وتحسين الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتعزيز الحوكمة (موقع الإسكوا : https://nwm.unescwa.org/ar/resources/275).

في ليبيا، تم تبني عدد من الخطط الثلاثية والخماسية الداعمة للتحول الهيكلي، إلا أن تقلبات أسعار النفط الخام في السوق العالمي ، أثر على نسبة نجاحها . وفي إطار تخفيف الصدمات الناجمة عنها عملت ليبيا على تأسيس المؤسسة الليبية للاستثمار في 28 أغسطس 2006 ، الهدف الرئيس منها هو استثمار الموارد المالية وتحقيق عوائد مالية مستدامة مستقرة، وكذلك تخصيص مبلغ من هذه العوائد لتمويل الميزانية العامة للدولة (الوليد، ٢٠٢٢، ص١١).

وعلى الرغم من مسيرة الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية في البلدان المغاربية منذ التسعينات، يُلاحظ المتتبع لأداء اقتصاداتها تذبذب معدلات النمو المحققة في هذه البلدان، كما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم (٠٢) : معدلات النمو الاقتصادي لدول المغرب العربي للفترة (١٩٨٠- ٢٠٢٤) (%)

الدولة	١٩٨٠-١٩٨٩	١٩٩٠-١٩٩٩	٢٠٠٠-٢٠٠٧	٢٠٠٨-٢٠١٤	٢٠١٧	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤
ليبيا	-٤,٢	٠,٥	٥,٤	١,٧	٦٤,٠	-٥٩,٧	١٧٧,٣	-٧,٦	-١,٧	-٠,٦
تونس	٣,٦	٥,٢	٤,٨	٢,٤	٢,٢	-٨,٧	٣,٣	٢,٤	٠,٤	١,٤
الجزائر	٢,٣	١,٥	٤,٤	٢,٩	١,٣	-٤,٩	٤,٠	٣,٩	٤,١	٣,٣
المغرب	٣,٩	٣,٣	٤,٧	٤,٢	٦,١	-٧,٢	٧,٩	١,٢	٣,٢	٣,٢
موريتانيا	-	٣,٠	٥,٦	٣,٨	٣,٥	-١,٨	٣,٠	٤,٤	٣,٤	٥,٢

المصدر: - تقرير آفاق الاقتصاد العربي، صندوق النقد العربي، الإصدار ١٨، مايو ٢٠٢٣.

- تقارير صندوق النقد الدولي للسنوات (١٩٨٠- ٢٠١٤)، والبنك الدولي لسنتي ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤ .

وهذا التذبذب يطرح عدد من التساؤلات المهمة فيما يتعلق بدور الإصلاحات الاقتصادية في دعم النمو الاقتصادي.

وهناك إجماع على أن المنطقة المغاربية غير منسجمة اقتصاديا بسبب خلافاتها السياسية المعقدة، لذلك فإن حجم النمو المرتقب يتوقف أساسا على طبيعة الإصلاحات الداخلية أكثر منه التداعيات الخارجية.

كما يلاحظ عدم شمولية تلك الاصلاحات، وقصورها عن توفير فرص العمل اللازمة لاستيعاب الداخلين الجدد لسوق العمل وإحداث خفض ملموس في أعداد المتعطلين عن العمل.

الجدول رقم (٠٣) : معدلات البطالة في بلدان المنطقة المغاربية لسنة (٢٠٢٤)

البلد	ليبيا	تونس	الجزائر	المغرب	موريتانيا
معدل البطالة (٢٠٢٤)	١٨,٦	١٦,٢	١١,٤	٨,٩	١٠,٤

المصدر: احصائيات البنك الدولي.

وتزامن مع ذلك حدوث ارتفاع كبير في معدلات النمو السكاني وهو ما أدى إلى زيادة كبيرة في معدلات البطالة في الدول العربية لا سيما في ظل عدم قدرة القطاع الخاص على توفير المزيد من فرص العمل (إسماعيل وعبد المنعم، ٢٠١٨، ص٣٧).

من جانب آخر، كان لهذه البرامج كلفة اجتماعية كبيرة نتيجة ارتفاع مستويات أسعار العديد من السلع والخدمات وتسريح عدد كبير من العاملين بمؤسسات القطاع العام، وخاصة في الجزائر، وهو ما استوجب اعتماد نظم وشبكات للضمان الاجتماعي للحيلولة دون تراجع مستويات المعيشة لشرائح المواطنين التي تضررت جراء تنفيذ هذه الحزم الإصلاحية.

وهكذا ، نجد محدودية الإصلاحات الهيكلية، ولا زالت الدول المغاربية تعاني من تباطؤ النمو الاقتصادي ، ومحدودية القاعدة الإنتاجية، وضعف القدرة على توليد الوظائف، نتيجة لاختلالات هيكلية ومنها اختلالات في أسواق العمل فيها.

٣,٢. تأثير التحولات الهيكلية في تنافسية الاقتصادات المغاربية:

تزايد الاهتمام بمفهوم التنافسية بعد التطورات والتغيرات في البيئة الاقتصادية العالمية، وأدت لظهور "عولمة الاقتصاد" في بداية التسعينات ، وتم اعتماده كأداة لتحقيق واستدامة النمو والرفاه الاجتماعي. وتعرفه منظمة OECD بأنه "قدرة الدول على زيادة حصتها في الأسواق العالمية من السلع المنتجة والخدمات المقدمة بكفاءة عالية في ظل المنافسة العالمية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية ورفع مستوى الدخل الحقيقي لأفرادها في الأجل الطويل (Harrison, 2008).

والقدرة التنافسية Competitiveness هي الأساس الذي تبنى عليه التنافسية، وتعني القدرة التنافسية الوطنية قدرة الاقتصاد على النمو المستدام في ظل بيئة منفتحة ومتسمة بالتراحم في الأسواق الخارجية. وتحقيقها يتطلب توظيف سياسات اقتصادية ومالية وهيكلية ومؤسسية تهدف إلى تحسين أداء الاقتصاد (العباس: https://www.arab-api.org) . وبالتالي يمكن اعتبار التحولات الهيكلية أداة لتطوير الانتاجية ومن ثم تعزيز تنافسية الاقتصادات المغاربية.

وبالاطلاع على بعض مؤشرات تنافسية اقتصاديات الدول المغاربية، نجد ما يلي:

١- مؤشر التنافسية المستدامة العالمي GSCI ٢٠٢٤: تصدره شركة "سول أبيليتي SolAbility" المتخصصة في الاستشارات، حيث تصدر المغرب جول المنطقة واحتل المرتبة ١٠٤ عالمياً من بين ١٩١ دولة برصيد ٤١,٢٣ نقطة، متقدماً على تونس (المرتبة ١١٤) والجزائر (١٤٩) وموريتانيا (١٨٦) وليبيا (١٨٩). ويعتمد على ستة مؤشرات رئيسية تشمل رأس المال الطبيعي، وكفاءة الموارد، ورأس المال الاجتماعي، والفكري، والاقتصادي، إضافة إلى الحوكمة (الموقع: https://solability.com).

٢- المؤشرات الفرعية للحرية الاقتصادية ولمتوسط الفترة (٢٠١٩-٢٠٢٢) نجد ما يلي:

الجدول رقم (٠٤): المؤشرات الفرعية للحرية الاقتصادية متوسط الفترة (٢٠١٩-٢٠٢٢)

الدول	نزاهة الحكومة	حقوق الملكية	حرية الأعمال التجارية	الفعالية القضائية	مؤشر الحرية الاقتصادية	الترتيب
ليبيا	-	- ١,٨٩٨	- ١,٩٥٠	- ١,٤٢٥	- ١,٩٢٤	٢٦
تونس	- ٠,١٥٨	- ٠,٠١٠	٠,٦٣٤	- ٠,١٢٢	٠,١٥٦	١١
الجزائر	- ٠,٧٨٨	- ١,١٤٤	- ٠,٤٢٧	- ٠,٦٢٥	- ٠,٧٨٧	٢٠
المغرب	- ٠,٢٤٥	٠,٣٥٢	٠,٣٣٨	- ٠,١٠٣	٠,١٤٨	١٢
موريتانيا	- ١,١٠٦	- ١,٢٥٢	- ٠,٨٠٧	- ١,١٥٦	- ١,٠٥٥	٢٢

المصدر: - تقرير تنافسية الاقتصادات العربية ٢٠٢٣، العدد ٠٧، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ص ٣٢ .

يظهر من الجدول ترتيب متقدم لكل من تونس والمغرب في مؤشر الحرية الاقتصادية.

٣- تقرير التنافسية للاقتصادات العربية، نجد فيه ترتيب الدول المغاربية كالتالي:

الجدول رقم (٠٥): ترتيب الدول المغاربية في مؤشر التنافسية للاقتصادات العربية (عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣)

الدول	ليبيا	تونس	الجزائر	المغرب	موريتانيا
ترتيب ٢٠٢٢	٢٥	١٣	٢٣	١٠	٢٠
ترتيب ٢٠٢٣	٢٣	١٦	٢٠	١٢	٢٢

المصدر: - تقرير تنافسية الاقتصادات العربية ٢٠٢٣، العدد ٠٧، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ص ٧٨-١٠٢ .

يظهر من الجدول ترتيب متقدم للمغرب مقارنة ببقية بلدان المغرب العربي وبدرجة أقل تونس التي تراجعت عن السابق.

إن المؤشرات السابقة، تُظهر تفاوت الاقتصادات المغاربية في تنافسيتها، حيث يعتبر المغرب من أكثر الاقتصادات تنافسية وتنوعا في إفريقيا ، ويعزز المغرب تنافسيته باستثمارات البنية التحتية وتطوير قطاعات صناعية مثل السيارات والطيران. وتنوع قطاعاته الإنتاجية، إذ يشكل قطاع الخدمات، بما في ذلك السياحة والنقل واللوجستيات، أحد الروافد الرئيسية للنمو ، إلى جانب القطاعات التقليدية مثل الفلاحة والصناعات التحويلية. ومتبوعاً بتونس،
وتعاني الجزائر من تراجع تنافسيتها وبقاء اقتصادها رهينة تقلبات أسعار النفط، وتسعى حالبا لتنويع اقتصادها .

وبالتالي، فالاصلاحات الاقتصادية بما فيها الهيكلية لم تسهم بدرجة كبيرة في تصحيح الاختلالات الهيكلية التي عانت منها معظم الدول المغاربية ، وبعد عقود من الإصلاحات، تطرح تساؤلات حول معايير التنمية المستقبلية.

٣. الاختلالات الناجمة عن التحولات الهيكلية وتأثيرها في أسواق العمل المغاربية

سوق العمل هو نظام معقد ومتطور باستمرار ويتأثر بعوامل مختلفة مثل التقدم التكنولوجي والعولمة والتحولات الديموغرافية. كما يتأثر بالتحولات والاصلاحات الهيكلية العالمية، فما تأثير هذه الأخيرة على أسواق العمل المغاربية؟.

١,٣. تحلبل الاختلالات في التحولات الهيكلية بالاقتصادات المغاربية:

إن أي اختلال هيكلي إنما هو نتيجة منطقية لاختلال العلاقات التناسبية المكونة للهيكل الاقتصادي ذاته (عبد الفضيل، ١٩٨١)، وعموما فمفهوم الاختلال الاقتصادي الهيكلي يعني "وجود انحراف في العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي المرتبطة مع بعضها بعضاً عن الاتجاهات العامة المرغوب بها ضمن السياسة الاقتصادية العامة، وينتج عن تلك الانحرافات/الاختلالات مشكلات اقتصادية عامة، كالتضخم، وعجز الموازنة، وعجز الميزان التجاري" (أيهم، ٢٠٢٩).

وتنقسم الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الى اختلال هيكلي ظرفي يؤدي الى حدوث الدورات الاقتصادية، واختلال طويل الأجل يؤدي الى حدوث الأزمات الاقتصادية التي تصيب هيكل الاقتصاد. وقد تكون اختلالات هيكلية خارجية كما رأينا، ويمكن أن تكون داخل الاقتصاد المحلي نتيجة لعدم التناسب بين تياري الطلب والعرض الاجمالي المحلي على السلع والخدمات ، أي أن هناك أوجه قصور في الانتاج المحلي، ونقص في أوجه الاستثمار عند مستويات معينة من الاسعار لتوفير احتياجات المجتمع.

وتنعكس هذه الاختلالات في شكل اختناقات عند توفير المواد المحلية اللازمة لأغراض الاستهلاك والانتاج، مما ينتج عنه مشكلات اقتصادية تختلف مدياتها من عام لآخر، وتتسبب هذه الحالة في اندفاع الطلب الكلي للارتفاع بحدة متجاوزة العرض الكلي المحدود من السلع والخدمات بسبب أوجه القصور والاختناقات المتعاقبة والتي تتسبب في الاختلالات الهيكلية الكامنة في صميم الاقتصاديات المغاربية كغيرها من الاقتصاديات النامية، والتي تعوق نمو الناتج الحقيقي.
ويرى (صالح، ٢٠١٢)، أن الاختلال الهيكلي يعني اختلالاً في علاقات التوازن العام وفي بنية الاقتصاد على مستوى القطاعات إلى مستوى يؤثر على استقرار النمو الاقتصادي، إذ يؤدي عند مستوى معين من حالة عدم التوازن الى حدوث مشكلات واختناقات تؤدي أحياناً الى حدوث أزمة اقتصادية.
وتعاني الاقتصادات العربية ومنها المغاربية من اختلالات هيكلية متعددة وتعزى أسباب ذلك لضعف التنسيق والترابطات القطاعية بين هذه الاقتصادات على المستويين المحلي والقومي، وغياب التنسيق في السياسات والاجراءات المعتمدة بالرغم من الجهود المبذولة من قبل الحكومات المغاربية واتباع استراتيجيات تنموية متعددة (صالح، ٢٠١٢، ص٩٧).

ومن مظاهر تلك الاختلالات التي تعاني متها الدول المغاربية:

. **في المغرب**: يعاني من هشاشة هيكلية في الاقتصاد الوطني بسبب الاعتماد على قطاعات محدودة وتأثيرات الجفاف المتكررة، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة وارتفاع الدين العام.

. **الجزائر**: تعاني من تبعية للمحروقات وتقلبات أسعار النفط تؤثر على الإيرادات العامة والقدرة على تمويل المشاريع.

. **تونس**: تعاني من ارتفاع البطالة والتفاوتات الاجتماعية وتحديات في تحقيق توازن بين النمو والاستقرار الاجتماعي.

. **ليبيا**: تعاني من عدم الاستقرار السياسي ونزاعات، ما يعيق جهود التنمية الاقتصادية ويعرض البنية التحتية للتدهور.

. **موريتانيا**: تعاني من التبعية للموارد الطبيعية وتحديات التغيرات المناخية، وارتفاع معدل الفقر والتفاوتات الاجتماعية.

ونجد معظم الدول العربية ومنها المغاربية لم تتمكن من تحقيق تحول هيكلي يعتد به، أي مقابلة الشروط التقليدية للتحول الهيكلي. وما حدث من تحولات في هياكل اقتصاداتها كان تحولات مشوهة تتفاوت مصادرها بين الدول (التل، ٢٠٢١)، وبقيت تعاني وإن بدرجات متفاوتة من أزمات وتداعيات تلك الاختلالات. ومن مظاهرها :

١- اختلال الهيكل الإنتاجي : هيمنة قطاع واحد (مثل المحروقات) على الاقتصاد كما في حالة الجزائر وليبيا.

٢- اختلال الهيكل التجاري، وعدم تنوع الصادرات واستمرار الاعتماد على استيراد السلع الأساسية وتأثرها بتقلبات الأسعار.

٣- ضعف التنافسية : فنقص الابتكار وضعف الإنتاجية وعدم كفاءة استخدام الموارد، يحد القدرة التنافسية للاقتصاد.

٤- اختلال هيكل الموازنة العامة : فالمشاكل في إدارة الموازنة العامة للدولة تؤدي إلى اختلالات تضعف الأداء العام للاقتصاد.

ويظهر تأثير الاختلالات الهيكلية على تنافسية الاقتصاد في الجوانب التالية: تقليل الإنتاجية والكفاءة، إعاقة التنمية المستدامة، زيادة عدم الاستقرار الاقتصادي، وضعف القدرة على مواجهة التحديات العالمية.

٥- تحديات وفرصاً تواجهها الشركات في التعامل مع التغيير الهيكلي. فمن ناحية، يتعين عليها تكييف نماذج أعمالها مع متطلبات السوق المتغيرة والاستثمار في التكنولوجيات الجديدة لتعزز تنافسيتها. ومن ناحية أخرى، يمكنها الاستفادة من توافر قوة عاملة أكثر تنوعا ومهارة، فضلا عن فرص السوق الجديدة الناشئة عن الصناعات الناشئة. فمثلا، قد يستكشف بائع التجزئة التقليدي خيارات التجارة الإلكترونية لتوسيع قاعدة عملائه والتكيف مع تفضيلات المستهلك المتغيرة. (الموقع:https://fastercapital.com/arabpreneur/.html) .

٢,٣. تأثير التغيرات الهيكلية واختلالاتها في أسواق العمل المغاربية:

في ظل ما يشهده العالم من تحولات اقتصادية مستمرة نتيجة للتطور التكنولوجي والتغيرات الاجتماعية والسياسية ، يصبح من الضروري معرفة موقع وجوانب اختلالات سوق العمل وفهم الفرص والتحديات التي يواجهها.

١,٢,٣. ماهية أسواق العمل:

يعتبر سوق العمل أحد أشكال السوق بشكل عام، وهناك اختلاف في تحديد مفهومه بين المتخصصين، نظرا لتعدد وتنوع المرجعيات النظرية والفكرية لديهم، ومن بين التعريفات المفهوم الاقتصادي له بأنه " الألية – أي تفاعل قوى الطلب والعرض على خدمات العمل - التي تتحدد من خلالها مستويات الأجور والتوظيف " (Teulon ,1997, p. 110).

وبالتالي فسوق العمل آلية تفاعلية بين عارضي العمل وطالبيه والتشريعات الناظمة له والقوى الحكومية والمجتمعية المؤثرة والفاعلة فيه، تتحدد وفقا لها مستويات التشغيل والأجور وحقوق العمال ومصالح المنتجين.

ويشمل الفاعلون في سوق العمل: أصحاب العمل، ونقابات العمل ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بقضايا التشغيل، والمؤسسات الدولية ذات الصلة بسوق العمل وتشريعاته.

ويمكن تقسيم محددات سوق العمل إلى محددات الطلب على العمل ومحددات عرض العمل (أيهم، ٢٠١٩):
- محددات الطلب على العمل تشمل عدة عوامل ومنها: تطور الإنتاج، تطور الإنتاجية، والتطور التقنيّ.
- محددات عرض العمل، منها: حجم وتركيبة السكان، المشاركة في قوة العمل، النظام التعليمي، التدريب وإعادة التأهيل.
وتعتبر سياسات سوق العمل مكون أساسي من السياسات التنموية الداعمة للاستدامة فهي محفز للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وتستهدف الارتقاء بمستويات التشغيل في المجتمع (الحد من البطالة) وهو الارتقاء الذي يتضمن الجانبين الكمي والنوعي، وفقا لحاجة المجتمع والاقتصاد والمرحلة التنموية التي يمر بها البلد.
وتنقسم هذه السياسات إلى نوعين من السياسات:
١- سياسات سوق العمل النشطة (ALMPs) ، وهي تلك البرامج والآليات التي تتخذها الحكومة بهدف تحسين وتنشيط أداء وديناميكية أسواق العمل، ومواجهة قصور التشغيل كليا أو جزئيا، وهي تتكون من برامج تستهدف زيادة التشغيل والدخول.
وتشمل تقديم دعم الأجور، والتوظيف والتدريب وإعادة تأهيل العاملين، والاستقطاب، وتعزيز مهارات الباحثين عن العمل والتوفيق بين العمالة المعروضة والوظائف المتاحة، وإثراء سوق العمل،
وتمثل التجربة الآسيوية وخاصة في دول (اندونيسيا – كوريا – ماليزيا – الفلبين – تايلاند)النموذج الأكثر نجاحا في تطبيق هذه السياسات على أسواق العمل لديها، كما أنها تمثل ركنا أساسيا من أركان سياسات العمل في الدول المتقدمة، وهي أيضا صاحبة الحصة الأعلى في حجم التمويل والمخصصات من جانب حكومات تلك الدول.
ولهذه السياسات دورا هاما في فترات الصدمات أو التباطؤ الاقتصادي، كونها تدفع زيادة الطلب على العمال. وقد طبقت العديد من الدول المتقدمة والصاعدة والنامية الممارسة المتعلقة بإعانات الأجور لتنمية الطلب على العمالة وخلق الوظائف . وتم التمكن بالفعل من خلق فرص عمل جديدة أو انضمام قطاعات من أطر العمل غير المنظم إلى نظيره المنظم (International Labour Organization, 2020).

٢- سياسات سوق العمل غير النشطة (PLMPs)، ترتبط بسياسات وإجراءات تؤثر في سوق العمل بطرق غير مباشرة. ومن أليا تها مثلا : إعانات البطالة أو الدخل البديل أثناء فترات البطالة، ونظم الحماية الاجتماعية (أبو شمالة،٢٠٢١، ص٣) .
وتهدف سياسات سوق العمل عادة إلى التغلب على إخفاقات السوق التي تحول دون التشغيل الفعال لأسواق العمل وتوفير الدعم للفئات المحرومة اجتماعيا واقتصاديا التي تواجه عقبات أمام الدخول إلى العمالة الرسمية .وبالإضافة إلى تدابير (إعادة) الإدماج في سوق العمل، تسهم سياسات سوق العمل في الحماية الاجتماعية والإدماج من خلال توفير دخل بديل خلال فترات مطابقة مطولة في بعض الأحيان، وبالتالي التخفيف من حدة الفقر المرتبط بالبطالة.
وعادة ما يتسلح صانعو السياسات بمجموعة واسعة من الأدوات لتحقيق هذه الأهداف، بما في ذلك سياسات سوق العمل النشطة (ALMPs) ، وسياسات سوق العمل غير النشطة (PLMPs) (تقرير سوق العمل لمنظمة التعاون الإسلامي، ٢٠١٧).

٢,٢,٣. تأثر أسواق العمل بالتحولات والتغيرات الهيكلية :

يعد سوق العمل واحداً من أهم المكونات الرئيسية في الاقتصاد الكلي، وأي تحولات وتغيرات تحدث في الاقتصاد تتأثر بها أسواق العمل ، ومن ذلك تأثرها بالتطورات التكنولوجية والتحولات في أنماط التجارة العالمية، والتغيرات الديموغرافية (الموقع: https://fastercapital.com/arabpreneur/.html)، فمثلا، أدى ظهور الذكاء الاصطناعي إلى انخفاض الطلب على بعض

الوظائف اليدوية والروتينية، مع خلق فرص جديدة في مجالات مثل تحليل البيانات والبرمجة. مما يفرض تحديات وفرصًا على هذه الأسواق وعلى الوظائف والمهن التي تهيمن عليها وتلعب دورًا حاسمًا في تحديد مسار النمو الاقتصادي.

وتؤدي أسواق العمل دورا حاسما في تحديد مدى نجاح سياسات إعادة الهيكلة ، وتتأثر هي بدورها بعملية إعادة الهيكلة باعتبارها الأساس لتنمية رأس المال البشري أساس التنافسية وبجانب عنصر التكنولوجيا (العاني والناصح، ٢٠١٠، ص١٣٨).
وما سينجم عن التغيرات الهيكلية العالمية من أزمة انكماش اقتصادي أو حتى بأزمة كساد - تضخمي، ستنعكس على أسواق العمل سواء من حيث حجم التشغيل (الكم الواجب توفيره أمام بطالة مرتفعة) ونوعه (زيادة الطلب على العمل عالي التأهيل)، أو من ناحية توزيع الدخل وبالأخص الأجور وأثره على الاستهلاك والطلب الكلي، وبالتالي على الدورة الاقتصادية نفسها والنمو، وإعادة توزيعه وأثره على سياسات الانفاق الحكومي والمشاريع الكبرى وعرض الشغل (منظمة العمل العربية، ٢٠٢٤، ص١١). ويمكن التطرق إلى جوانب تأثير التحولات والتغيرات الهيكلية على أسواق العمل ، فيما يلي:

١- الآثار المترتبة على العمال: فقد يكون للتغيير الهيكلي آثار كبيرة على العمال. ففي حين أنه يقدم فرصا جديدة لأولئك الذين يتمتعون بالمهارات والتعليم اللازمين، فإنه يمكن أن يؤدي أيضا إلى إزاحة الوظائف وزيادة عدم المساواة في الدخل.
وقد يجد العاملون في الصناعات المتدهورة صعوبة في الانتقال إلى قطاعات جديدة، مما يتطلب إعادة التدريب أو تحسين المهارات للحفاظ على قدرتهم التنافسية. فمثلا، قد يحتاج عامل منجم الفحم إلى اكتساب مهارات جديدة في تكنولوجيات الطاقة المتجددة لتأمين فرص العمل في قطاع الطاقة المتجددة (الموقع: https://fastercapital.com/arabpreneur/.html).
٢- تشكل التحولات الهيكلية المرتبطة بالتكنولوجيات الحديثة، مصدر قلق من جهة، من ناحية زوال بعض المهن وزيادة أعداد العاطلين وانخفاض الأجور، مما سيؤدي إلى تراجع الطلب الكلي والتسبب في انكماش اقتصادي طويل المدى.
وومن جهة أخرى هي مصدر تفاؤل، إذ ستسمح في المدى المتوسط والبعيد بإعادة هيكلة الاقتصاد، وبروز مهن جديدة وإنشاء مواقع شغل أكبر من السابق، والرفع من الإنتاجية وتحسين الأجور، وفي نفس الاتجاه سيلعب التعليم والتدريب والتأهيل دورا أساسيا في مواكبة التحولات والتقليل من الآثار السلبية لهذه الثورات.

٣- تأثر أسواق العمل العربية ومنها المغاربية بقوة بالأزمات المتعددة والمتنوعة التي يعرفها العالم، وأمامها تحديات كبيرة يتوجب عليها التعامل معها، والواقع أن هذه الأسواق تواجه تحديات مضاعفة بالنظر لواقع اقتصاديات البلدان العربية وبنيتها الديمغرافية (بلغت الزيادة السكانية السنوية التي سجَّلتها المنطقة العربية 1.6 % مقارنة بمتوسط عالمي بلغ 0.9 % ، أكثر من ٧٠ % شباب في سن العمل ومن حاملي الشهادات) ، وهيكل هذه السوق، ومتوسط بطالة بالمنطقة العربية 12.4 % عام 2021 ، أي ضعف المتوسط العالمي 6.2 %. (منظمة العمل العربية، ٢٠٢٤، ص١١).

٤- تأثير التطور التكنولوجي على أسواق العمل: إذ تؤثر التحولات الرقمية والثورتان الصناعيتان ٤ و ٥ على أسواق العمل، وتعيد ترتيب المهن والوظائف ووقت العمل، وتعمل على نشر أشكال جديدة للعمل، مثل، المنصات الرقمية والعمل عن بعد، كما تدرج كل مجالات التنمية المستدامة أساسا المساواة بين الجنسين، والعمل اللائق، والبيئة النظيفة، والمحيط اللائق...إلخ. (منظمة العمل العربية، ٢٠٢٤، ص ١٠، ١١). بمعنى آخر، فإن وضع منهجية جديدة لسوق العمل، يجب أن لا ترتبط فقط بمواكبة التطورات التكنولوجية، وإنما أن تأخذ بعين الاعتبار كل التحولات والمتغيرات التي يعرفها العالم وصياغة سياسات اقتصادية واجتماعية كلية منسجمة بما فيها سياسات التعليم والتدريب والبحث العلمي وسياسات سوق العمل.

٥- تأثير التغييرات والتحولات الهيكلية في إعادة التوزيع والتسريح للقوى العاملة: فأي تغييرات هيكلية في الاقتصاد ستؤدي إلى حدوث تغييرات في سوق العمل ، وفي حالات كثيرة تؤدي ليس فقط إلى عمليات إعادة التوزيع الداخلية لليد العاملة ولكن أيضاً

إلى عمليات التسريح ، والتي تعتبر من بين التحديات التي تواجهها أسواق العمل في ظل التطورات التكنولوجية الحالية. ونتيجة لذلك، يتعين على الحكومات والشركاء الاجتماعيين إيجاد السبل لمواجهة هذه التغييرات.

٦- الأثار الاجتماعية لإعادة الهيكلة في سوق العمل: تبررها ضرورة تصحيح مسار الاقتصاد وتوفير الظروف التي تساعد على تجديد النمو. أو ما تعرف بـ" التكلفة الاجتماعية" ، وبسببها يكون للاصلاحات الهيكلية أثر انكماشي يؤدي إلى انخفاض الدخل الحقيقي ومستويات الاستهلاك على المدى القصير. لذلك على الحكومات عندما تنوي تنفيذ برامج كتلك، أن تعمل على الحد من دعم الاستهلاك بهدف تقليص العجز في الميزانية.

والآثار الاجتماعية المتوقعة على المجتمع نتيجة برامج التحول الهيكلي، تأخذ اتجاهين (العاني والناصح، ٢٠١٠، ص١٦٦):
- الآثار السلبية: فنتيجة تأثير المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية تؤدي التغيرات الهيكلية إلى حلقة مفرغة تتفاعل فيها النتائج السلبية ، وتؤدي إلى تدهور الأوضاع بسبب إيقاف الدولة للتكيف أو تقليص العاطلين انفاقهم الاستهلاكي، فتتأثر بالتالي مقدرتهم على إيجاد فرص عمل.
- الأثار الايجابية: بأن تعمل الدولة على تيسير عملية التكيف وأن تزيد من التركيز على التنمية البشرية بكافة مجالاتها.

٣,٢,٣. اختلالات سوق العمل كأحد الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد :

تعد اختلالات سوق العمل أحد الاختلالات الهيكلية الكلية في الاقتصاد، والتي تعني بالمحصلة النهائية انحراف في العلاقة بين عرض العمل والطلب عليه ضمن القطاعات الاقتصادية أو ضمن النوع الاجتماعي، وما سينجم عنه من مشكلات اقتصادية واجتماعية متنوعة أهمها مشكلة البطالة، ومشكلة تدني مستويات الأجور، ومشكلة التفاوت في الأجور حسب الجنس، ومشكلة التركز القطاعي لقوة العمل في بعض القطاعات على حساب القطاعات الأخرى.

وقد تكون تلك الاختلالات عرضية ناتجة عن ظروف اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية طارئة، وهنا لا بد من تطبيق سياسات اقتصادية مباشرة على سوق العمل لتصحيحها، كسياسات التشغيل العام، وإعانات البطالة، ودعم الأجور، أو قد تكون اختلالات بنيوية عميقة ناتجة عن اختلالات مزمنة في البنية الاقتصادية العامة، وهنا يجب تطبيق سياسات اقتصادية مركبة تمس القطاعات الاقتصادية الأساسية كالصناعة والزراعة والخدمات، وبالنتيجة فإن نوع الاختلال يحدد في النهاية نوع السياسية المناسبة لتصحيحه. (أيهم، ٢٠١٩) .

ويمكن تقسيم الأنماط الرئيسة لاختلالات سوق العمل إلى أربعة اختلالات أساسية هي (أيهم، ٢٠١٩) :
- الاختلال البنيويّ في سوق العمل: أي الاختلال بين العرض الكليّ للعمل والطلب على العمل، دون التمييز بين الفئات العمرية أو النوع الاجتماعيّ أو المستوى التعليميّ لقوة العمل. ويتعلق هذا النمط بمدى تطور الاستثمار الخاص المنظم بالدرجة الأولى وقدرته على امتصاص يد عاملة، وبمدى قدرة الحكومة على التوظيف في القطاع العام إن كانت تتبع تلك السياسة أم لا، وبمدى توسع وانتشار القطاع الاقتصادي غير المنظم وقدرته على استيعاب عمالة جديدة.
- الاختلال القطاعي في سوق العمل: يعكس هذا النمط من الاختلال عدم توازن توزيع قوة العمل ضمن القطاعات الاقتصادية الأساسية، ألا وهي قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات، فقد نجد بعض القطاعات الاقتصادية جاذبة لقوة العمل أكثر من قطاعات أخرى، وإلى وجود قطاعات اقتصادية نابذة لها، أي أنه يعكس مدى التركز القطاعي لقوة العمل في الاقتصاد، وسببه هو اختلال جوهري في بنية الاقتصاد ذاته.
- الاختلال الجندري في سوق العمل: يعكس عدم التوازن في سوق العمل بين الرجال والنساء، سواء أكان ذلك من حيث معدلات التشغيل أم من حيث معدلات البطالة، أم من حيث معدلات الأجور بينهما، أم من حيث توزع قوة العمل جندرياً على القطاعات

الاقتصادية الرئيسة، ويعكس ذلك الاختلال ما يمكن تسميته بـ"الانحياز الجنوسي" في الاقتصاد تجاه قوة العمل، أي يعكس كيفية تعامل الاقتصاد مع العمالة الذكورية.

٣,٣. المشاكل والتحديات التي تواجه أسواق العمل بالدول المغاربية:

تواجه أسواق العمل المغاربية مجموعة كبيرة من المشكلات التي تسبّب نشوء اختلالات فيها أو تعمّق منها أكثر عبر الزمن، وقد تراكمت عبر سنوات طويلة، وهي ناجمة عن مشكلات هيكلية، وليست مجرد نتيجة للأزمات مالية واقتصادية، ومنها:

- ضعف التنسيق بين مؤسسات وبرامج سوق العمل،
- عدم وجود استراتيجية أو سياسة لتنظيم سوق العمل بمكوناته كافةً،
- الاعتقاد السائد بأن القطاع العام هو أفضل مكان للعمل من القطاع الخاص، تحديداً للخريجين والنساء،
- صعوبات البدء بمشروع والوصول إلى التمويل، وخاصة بالنسبة للشباب وخريجي الجامعات الجدد.
- مشكلة ضعف حقيقية في منظومة التعليم الفني والتدريب المهني. (أيهم، ٢٠١٩) .

ولمعرفة تحديات أسواق العمل بالدول المغاربية، نأخذ كمثال سوق الشغل المغربي، والذي يواجه ٣ تحديات رئيسية:

– عدم الإدماج: تعتبر فئة الشباب والنساء هي الأقل إدماجاً في سوق الشغل، حيث أن مشاركتها منخفضة بشكل خاص.

– النمو البطيء في سوق الشغل: لم يكن خلق فرص الشغل كافياً لاستيعاب تدفق المواطنين في سن الشغل، حيث تتركز العمالة المهيكلة في الشركات الكبرى، وتواجه الشركات الصغرى والمتوسطة قيودًا عديدة لتتمكن من الاستمرار والتوسع.

– تدني جودة الوظائف: إذ نجد نمو العمالة غير الفلاحية بطيء، وتركز الشغل في قطاع الخدمات التي لا تتطلب مهارات عالية، وأيضا الإنتاجية منخفضة ونقص آليات الحماية والحوار الاجتماعي. (موقع المعهد المغربي لتحليل السياسات) .

وعموما فإن من أهم التحديات التي تواجهها أسواق العمل المغاربية، ما يلي:

- تحديات هيكلية تشمل انخفاض جودة العمل، تزايد العمل غير الرسمي، ونقص الاندماج خاصة للنساء والشباب.
- الفجوة بين العرض والطلب على الوظائف، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة، خاصة بين الشباب.
- عدم تطابق المناهج الدراسية مع متطلبات سوق العمل: فغالبًا ما تركز المناهج الدراسية على الجانب النظري، وتفتقر إلى الجانب العملي والتدريب على المهارات المطلوبة في سوق العمل. ونفس الشيئ بالنسبة لفجوة المهارات.
- حاجة التطور التكنولوجي السريع لتطوير مهارات جديدة باستمرار، يجعل كثير من الأفراد غير مؤهلين لوظائف متاحة.
- قلة برامج التدريب المهني، وانعدام برامج تدريب مهني كافية لتطوير المهارات المطلوبة في سوق العمل.
- التركيز على الشهادات الأكاديمية في نظام التعليم، دون تطوير المهارات العملية. (موقع: https://www.alchourouk.com).
- التغيرات التكنولوجية السريعة ، من أهم التحديات التي تواجه سوق العمل، فهي تؤثر بشكل جذري على طبيعة الوظائف المتاحة والمطلوبة، وتتطلب من القوى العاملة تطوير مهارات جديدة لمواكبة هذه التطورات.
- أن غالبية فرص العمل غير مستقرّة وذات قيمة مضافة منخفضة، وهي لا تحقّق إنتاجيةً عاليةً أو حفزاً للنمو. بالإضافة إلى أن حصةً كبيرةً من فرص العمل تعود إلى القطاع غير الرسمي (الموقع: https://carnegieendowment.org/events/2010/01).

هذا الوضع الذي تعرفه معظم البلدان المغاربية ، يضع أسواق العمل فيها أمام تحديات استثنائية تتطلب من جهة تعزيز قدراتها على الصمود لتقلبات الاقتصادات العالمية وتداعياتها، ومن جهة أخرى تطوير قدراتها الاستشرافية والتخطيطية للاستجابة لمتطلبات التحولات الجارية وتطبيقاتها، مما يتطلب السعي بجدية لإعادة هيكلة وإصلاح أسواق العمل المغاربية.

٤. إصلاح سوق العمل لدعم التحولات الهيكلية وتعزيز تنافسية الاقتصادات المغاربية

سوق العمل يمثل أحد أهم الأسواق في علم الاقتصاد، ويلعب دور فعال، كما يعتبر محور عملية التحول الهيكلي في أي دولة، ولذا فإن إصلاح أسواق العمل المغاربية يمكن أن يساهم إعادة هيكلة الاقتصادات المغاربية لتعزيز تنافسيتها.

١,٤. مفهوم وأهمية الإصلاحات الهيكلية لأسواق العمل:

تحتل إصلاحات أسواق العمل مكانة بارزة في الاصلاحات الهيكلية لاقتصاديات الدول (Melolinna, 2014 , p4)، وتشمل جميع التدابير التي تهدف إلى إزالة القيود التي تؤثر سلبًا على عمل قوى سوق العمل بما يساهم في تحسين مرونته وتطوير إنتاجية عنصر العمل فيه (بودخدخ، ٢٠٢١، ص٣٤٥). أي تحسين أداء سوق العمل وزيادة كفاءته، من خلال إجراء تغييرات وإصلاحات تشريعية، وتنظيمية، وتغييرات في سياسات التوظيف والتدريب.

وتركز الإصلاحات الهيكلية لأسواق العمل على جانبين رئيسيين :

١- الحد من اللوائح التنظيمية والتي برزت أهميتها في سوق العمل، وفي هذا الشأن أكدت دراسة (Cacciatore et al, 2012, p8) ، على أن الصرامة في اللوائح التنظيمية لسوق العمل تساهم في تقويض قدرة المؤسسات على التكيف مع التطورات التكنولوجية والطلب في السوق ومن ثم تساهم في إضعاف كفاءتها، خصوصا من حيث أنها تصعب من خلق فرص عمل جديدة من جهة وتصعب من تسريح العمال من جهة أخرى، وبالتالي تساهم في ارتفاع معدل البطالة طويلة الأجل باعتبار أن دوران عنصر العمل ضعيف في هكذا ظروف يتميز بها سوق العمل.

٢- تعزيز دور السياسات النشطة لسوق العمل. وفي هذا الشأن أكدت دراسة (Boone and All, 2004, p25) على أهمية دورها في تطوير كفاءة سوق العمل من خلال غلق فجوة المهارات التي يتميز بها والتي تؤدي على وجه الخصوص إلى بروز ما يسمى بـ "البطالة الهيكلية"، وذلك من خلال تطوير التدريب والتوظيف المدعم وخدمات التوظيف العامة .

وحيث أنه بإصلاح سوق العمل، يتم إزالة العديد من التشوهات الهيكلية ويتحسن مستوى دخل الفرد وتتدني معدلات البطالة، مما يحفز الاستهلاك والاستثمار، وهذا مع الأخذ في الاعتبار السياسات الاقتصادية الملائمة (الوليد، ٢٠٢٢ ، ص٧).

و لا شك في أن اهتمام إصلاحات سوق العمل بتسهيل قيام أصحاب العمل بتعيين العمال وفصلهم، أو عن طريق الحد من سلطة النقابات العمالية، سيساهم في زيادة مرونة سوق العمل وتحسين الكفاءة. ومع ذلك، فإنها يمكن أن تؤدي أيضاً إلى انخفاض الأجور وزيادة انعدام الأمن الوظيفي للعمال.

ففي إسبانيا مثلا، سهل إدخال إصلاحات سوق العمل على أصحاب العمل في عام ٢٠١٢ فصل العمال وخفض الأجور. وفي حين أدى لانخفاض تكاليف العمالة وتحسين القدرة التنافسية للشركات الإسبانية، فإنه أدى أيضا إلى ارتفاع معدلات البطالة واتساع فجوة التفاوت في الدخل. ونتيجة لذلك، يرى بعض الخبراء أن إصلاحات سوق العمل يجب أن تكون مصحوبة بتدابير لحماية العمال، مثل إعانات البطالة أو برامج إعادة التدريب. (الموقع: https://fastercapital.com/siyaq) . وهذا ما يشجع ويجعل من الدول المغاربية مطالبة ببذل جهود معتبرة في سبيل إصلاح سوق العمل.

٢,٤. استخدام سياسات سوق العمل النشطة في دعم الاصلاحات الهيكلية والحد من تداعياتها:

تعتبر سياسات سوق العمل النشطة أداة هامة للتصدي للآثار الضارة للتغير الهيكلي وعدم كفاية الطلب على اليد العاملة، ومن ثمَّ فهي تحقق الأمن المصاحب للتغيير، رغم أنها لا تعتبر بديلا عن سياسات الاقتصاد الكلي الخاصة بالنمو الاقتصادي

وخلق العمالة (Auer and Cazes, 2003) . وفي غياب بيئة آلية مواتية لزيادة الاستثمار والنمو والعمالة، لا يمكن لسياسات سوق العمل النشطة أن توفر سوى دعم مؤقت للذين شردوا بسبب التغيير الهيكلي ودورة مشاريع الأعمال .
ويمكن استخدام سياسات سوق العمل النشطة في التصدي للاختلالات ومخاطر الاصلاحات الهيكلية، كالتالي:

- يمكنها أن تسهم سياسات سوق العمل النشطة في إعادة توزيع العمال المسرحين وتزويدهم بدخول بديلة أثناء فترة الانتقال. فهي لا تسهم فقط في الأمن المصاحب للتغيير ولكن أيضاً في العمالة والإنتاجية والنمو الاقتصادي على الأقل في الأجل الطويل .
- تتصدى للتحدي الذي يواجه اندماج الشباب في سوق العمل، وتعتبر شبكة تشغيل الشباب، وهي مبادرة مشتركة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي ومنظمة العمل الدولية، أداة هامة من أدوات السياسة في هذا السياق . وينبغي أن يحصلوا على التدريب أو البدائل المستندة إلى العمل في حالة عدم وجود الوظائف العادية . وتحظى بأهمية خاصة الحاجة لبذل جهود متجددة وواسعة النطاق في مجال التدريب المهني، وهي مسألة جرى تجاهلها على نطاق واسع على مدى العقدين الماضيين.
- تسهم في تحقيق الإنصاف خلال موجات التغير الهيكلي والركود، بالحفاظ على الدخول عند مستوى لا تنجم عنه زيادات كبيرة في تشتت الأجور. وينطبق ذلك أيضاً على السياسات غير النشطة كإعانات البطالة وله تأثيره في التخفيف من الفقر.
- تسهم سياسات سوق العمل النشطة، في التخفيف من حدة الفقر عبر تدابير توفر العمل والتدريب والدخل.
- يمكن استخدام سياسات سوق العمل النشطة كالتدريب، في تحسين إنتاجية عمال القطاع غير المنظم.

ومع أنه لا يمكن التقليل من شأن الدور الذي يمكن أن تقوم به هذه السياسات في التخفيف من المشاكل الجسيمة للعمالة في أنحاء العالم، فإنه يتعين تنسيقها مع السياسات الأوسع نطاقاً في ميدان العمالة . ونعني بها السياسات المالية والنقدية وسياسات التجارة والاستثمار، والتي تنطوي أيضاً على سياسة الأجور، ولوائح سوق العمل، والمفاوضات الجماعية .
وهذه الأخيرة يجب ألا تقتصر على الأجور والعمالة، ولكن ينبغي أن تشتمل أيضاً على مختلف عمليات الموازنة من قبيل الموازنة بين حماية العمالة والحماية الاجتماعية. (تقرير حول سياسات سوق العمل النشطة، ٢٠٠٣، ص٨) .
وهكذا أصبح لسياسات سوق العمل النشطة وغير النشطة مكانها في بنود ميزانيات الدولة وبلغت في بعض البلدان مستويات كبيرة من الإنفاق، وهي تشكل جانباً بارزاً من نظام الحماية الاجتماعية.

وتحتاج البلدان إلى مؤسسات دائمة لسوق العمل من أجل إدارة هذه السياسات وإدارة التغيير، وتكيف هذه المؤسسات حسب الظروف الخاصة بكل من هذه البلدان . وهناك حاجة إلى مؤسسات مصممة جيدا للوفاء بالهدف المزدوج المتمثل في عدم إعاقة التغيير، وفي الوقت نفسه توفير الأمن المصاحب للتغيير. ومن ثم، فإن سياسات سوق العمل النشطة المتعلقة بإدارة التغيير يقتضي منها معرفة كيفية تطور الأسواق والتنبؤ بالتغييرات من أجل إعداد السياسات المصاحبة للتغيير.
ويرى (Card and al, 2010) بأن الأثر الإيجابي لسياسات سوق العمل النشطة يبرز بعد فترة 2 إلى 3 سنوات من تطبيقها.

٣,٤. مقترحات لتفعيل دورسوق العمل في التصدي لاختلالات التغيير الهيكلي:

من بين المقترحات لتفعيل دور سوق العمل في التصدي لاختلالات التغيير الهيكلي، بما فيها اختلالات سوق العمل:
١- إمكانية معالجة التدهور الاجتماعي جراء التحولات الهيكلية في سوق العمل من خلال اعتبار الاصلاح الاجتماعي عنصرا مكملا للاصلاح الاقتصادي والمالي، بمعنى الانتقال إلى مجموعة متكاملة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية، لذلك يجب النظر إلى الاصلاح الاجتماعي في هذه الحالة على أنه استثمار منتج. لأن تجاهل تحسين المعيشة وخلق فرص العمل والاستثمار في التعليم والرعاية الصحية كمتطلبات لها أولوية في تحقيق مستوى معين من الحياة والمعيشة، سيؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي بسبب ارتفاع البطالة (العاني والناصح، ٢٠١٠، ص١٦٦) .

٢- توفير مرونة أكبر في سوق العمل، وتشير مرونة سوق العمل إلى مدى تكيف عرض العمل استجابة للتغيرات في ظروف الطلب، وقدرة السوق على القضاء على كل أنواع الجمود التي قد تعوق هذا التكيف (عمارة، ٢٠١٤، ص٥٠).
ويمكن الاستفادة من مرونة سوق العمل في تعزيز المنافسة والابتكار من خلال تمكين الشركات من التكيف بسهولة أكبر مع ديناميكيات السوق. ومن مزايا تلك المرونة: زيادة فرص العمل، وتعزيز القدرة التنافسية والابتكار، وتحسين الإنتاجية

والكفاءة، والتوافق الأمثل بين المهارات ومتطلبات الوظيفة، والقدرة على تحقيق التوازن بين متطلبات العمل والحياة. في حين يرى البعض أن مرونة سوق العمل قد تؤدي إلى انعدام الأمن الوظيفي أو الاستغلال، فمن الضروري تحقيق التوازن بين المرونة وحماية العمال لضمان ممارسات سوق العمل العادلة والمنصفة. (https://fastercapital.com/arabpreneur) .
وفي هذا الشأن ، أشار تقرير "المؤشر العالمي لمرونة سوق العمل ٢٠٢٢" الصادر عن مؤسسة "وايت شيلد Whiteshield" للاستشارات الاستراتيجية والسياسية ، إلى أن المغرب هو البلد الوحيد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الذي أظهر أداء جيدا في إمتصاص صدمات سوق الشغل خلال السنوات الخمس الماضية، وتمكن من تحسين تصنيف المؤشر العالمي لمرونة سوق العمل الخاص به في السنوات الخمس الماضية، ويحتل الآن المرتبة ٧٨ عالميا، وحصل على ٥٣,٣ من ١٠٠ وفقا للتقرير السنوي الذي يقوم بتقييم مرونة أسواق العمل في ١٣٦ دولة من خلال الاعتماد على عوامل متنوعة، يتم إدراجها تحت دعامتين أساسيتين، هيكلية ودورية. (الموقع: https://lakome2.com/economie/270469/) .

٣- فهم ديناميكيات التغيير البنيوي في سوق العمل، من شأنه أن يشكل أهمية بالغة للأفراد والشركات وصناع السياسات على حد سواء. ومن خلال إدراك أسباب هذه التغييرات وتداعياتها، ومن خلال تنفيذ سياسات داعمة وتبني التعلم مدى الحياة، يصبح بالامكان التغلب بفعالية على التحديات واغتنام الفرص التي تنشأ عن التغيير البنيوي. وستكون القدرة على التكيف والتطور في مواجهة التغيير أمرا أساسيا لضمان سوق عمل مرنة ومزدهرة للجميع.

٤- تفعيل دور التعليم والتدريب في مساعدة الأفراد على التنقل والتكيف مع التغييرات الهيكلية. ويتحلى فيما يلي:
- تحسين المهارات وإعادة المهارات: فمع استمرار التكنولوجيا في إعادة تشكيل الصناعات، تصبح بعض الوظائف قديمة وتظهر وظائف جديدة، ما يستلزم تحسين مهارات العمال أو إعادة مهاراتهم لتلبية الطلب على أصحاب المهارات الجديدة.
- التعلم مدى الحياة: يسمح للأفراد العاملين التكيف والازدهار وسط التغيرات الهيكلية. ويسمح لهم بالبقاء على اطلاع بأحدث اتجاهات الصناعة، واكتساب مهارات جديدة، والحفاظ على قدرتهم التنافسية.
- التعاون بين مقدمي التعليم والصناعات: من خلال العمل بشكل وثيق مع الشركات وخبراء الصناعة، يمكن للمؤسسات التعليمية تصميم مناهجها الدراسية لتلبية المتطلبات المتطورة لسوق العمل. يمكن أن يتخذ هذا التعاون شكل تدريب داخلي أو تدريب مهني أو شراكات بين الجامعات والشركات.
- الدعم والسياسات الحكومية: فالحكومات تلعب دوراً حاسماً في تيسير مبادرات التعليم والتدريب لمعالجة التغيرات الهيكلية في سوق العمل. ويمكنها تقديم الدعم المالي للأفراد لمواصلة التعليم أو التدريب، وتحفيز الشركات على الاستثمار في برامج تدريب الموظفين، والتعاون مع المؤسسات التعليمية لمواءمة المناهج الدراسية مع احتياجات الصناعة الناشئة. (الموقع: https://fastercapital.com/arabpreneur/.html) .
وبالتالي، يمكن اعتبار التعليم والتدريب جزءاً لا يتجزأ من إدارة التغييرات الهيكلية في سوق العمل. ومن خلال الاستثمار فيهما، يستطيع الأفراد والمجتمع ككل أن يتغلبوا بفعالية على التحديات والفرص التي يوفرها التغيير الهيكلي.

٥- الاستفادة من التجارب الدولية في انتهاج المسار السليم لإعادة الهيكلة ، ومن بينها ألمانيا، حيث اتسم المشهد الاقتصادي فيها بسلسلة من جهود إعادة الهيكلة التي تهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية وتعزيز النمو. وأظهرت الشركات الألمانية، بشكل

خاص، قدرة ملحوظة على التكيف والإبداع والازدهار من خلال إعادة الهيكلة. واستفادت منها كأداة استباقية لإعادة مواءمة نماذج أعمالها مع متطلبات السوق المتطورة والتقدم التكنولوجي. وحيث أن النهج الألماني في إعادة الهيكلة لا يقتصر على إعادة المعايرة المالية فحسب، بل يمكن اعتباره تحول شامل يشتمل على تحولات تشغيلية واستراتيجية وثقافية.

٥. الخاتمة :

أبرزت الدراسة تأثر الاقتصادات المغاربية كباقي دول العالم بالتغيرات الهيكلية العالمية، كما عانت من اختلالات هيكلية داخلية لم تفلح الاصلاحات التي تبنتها في معالجة معظمها، نظرا لمحدودية الاصلاحات التي عرفتها أسواق العمل المغاربية.

ومن خلال ما تم التطرق إليه في محاور الدراسة، تم التوصل إلى النتائج التالية:

١- تشكل التنافسية تحديًا كبيرًا للاقتصادات المغاربية، إلا أنها في الوقت ذاته تمثل فرصة لما تتطلبه من تحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل، من شأنه تعزيز مكانة البلدان المغاربية على الساحة الإقليمية والعالمية.

٢- أن تأثير التغيرات الهيكلية العالمية على الدول المغاربية يفرض عليها مزيدا من الاصلاحات الهيكلية، ترتكز على إصلاح أسواق العمل، وهذا ما تنتهجه المغرب والتي شهدت تطورا في مؤشرات اقتصادها مقارنة بباقي الدول المغاربية.

٣- أن عدم مرونة أسواق العمل بالدول المغاربية تعتبر من الأسباب الرئيسية لاختلالات سوق العمل وارتفاع البطالة، ما يتطلب منها إصلاح أسواق العمل ، من أجل زيادة إسهامها في النمو الاقتصادي للدول المغاربية.

٤- ان إصلاح سوق العمل يعتبر محور عملية التحول الهيكلي، ومن خلاله، يمكن إزالة العديد من التشوهات الهيكلية، وتتحقق مرونة سوق العمل وتنتعش سياسة التشغيل وتحفيز الاستهلاك والاستثمار، ومن ثم تعزيز فرص النمو المستدام.

٥- أنه يمكن التصدي للآثار السلبية للتغير الهيكلي والتكلفة الاجتماعية المترتبة عنها والأثر الانكماشي للاصلاحات. من خلال ربط تلك اصلاحات سوق العمل بجوانب الإصلاح الاخرى وخاصة الإصلاحات الاجتماعية.

٦- أن نجاح الاصلاحات الهيكلية في الاقتصادا المغاربية لا يمكن أن يتحقق دون تفعيل دور سياسات سوق العمل النشطة، والتي تعتبر أداة هامة للتصدي للآثار الضارة للتغير الهيكلي وتحقق الأمن المصاحب للتغيير الهيكلي في الاقتصاد.

٧- أن تنامي دور التكنولوجيا الرقمية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في إعادة تشكيل هيكل أسواق العمل وتأثيرها على المهارات المطلوبة في المستقبل ، يفرض على الدول المغاربية ادماجها في أي اصلاحات هيكلية لتعزيز تنافسية اقتصاداتها.

٨- أن الحوكمة المؤسسية تشكل حجر الزاوية لبناء أسواق عمل مغاربية أكثر شفافية، تنافسية، ومحفزة للنمو الاقتصادي.

وعلى ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج، يمكن تقديم الاقتراحات والتوصيات التالية:

- ضرورة وضع استراتيجيات وخطط وبرامج تساعد في تنفيذ التحولات الهيكلية بالدول المغاربية.
- فهم ديناميات سوق العمل واحتياجاته،، وتنظيمه بما يؤدي لتعزيز انتاجية العمالة، وتسهيل انتقالها عبر القطاعات.
- اتباع مقاربة متكاملة تجمع بين الإصلاحات الهيكلية والاستثمار في رأس المال البشري، باعتباره محرك النمو الاقتصادي.
- تفعيل دور التعليم والتدريب في مساعدة الأفراد على تعزيز قدراتهم ومواكبة التغيرات الهيكلية العالمية والمحلية .
- الاستفادة من التجارب العالمية وخبرات منظمة العمل الدولية في اجراءات اصلاح أسواق العمل بطريقة فعالة.
- تفعيل دور الابتكار باعتباره جوهر عملية التحول الهيكلي ، ومنحه حيزا من الاهتمام في إعادة هيكلة أسواق العمل.
- تعزيز الاستثمار في المهارات الرقمية والتكنولوجية والمهارات الناعمة مثل حل المشكلات والتفكير النقدي.
- تفعيل دور المؤسسات والتشريعات في دعم اصلاح سوق العمل في القطاعين العام والخاص لتعزيز تنافسية الاقتصاد.

ويمكن القول أن نجاح الدول المغاربية في مواجهة التحديات التي تفرضها التغيرات الهيكلية العالمية والاختلالات الداخلية لاقتصاداتها يتوقف على قدرتها على تبني رؤية استراتيجية طويلة الأمد، وحشد جميع الطاقات والموارد المتاحة لديها.

قائمة المراجع والمصادر:

١- محي الدين، عمرو.(١٩٧٥)، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان .

٢- الوليد ، طلحة.(٢٠٢٢)، التحولات الهيكلية الاقتصادية في الدول العربية: الواقع والتحديات، سلسلة دراسات اقتصادية، العدد ١٠٤، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة .

٣- إسماعيل، محمد وعبد المنعم، هبة .(٢٠١٨)، دور الإصلاحات الاقتصادية في دعم النمو في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبوظبي.

٤- تقرير فريق خبراء صندوق النقد الدولي.(٢٠١٨)، " الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي مصدر للنمو لم يستغل بعد"، واشنطن .

٥- تقرير حول سياسات سوق العمل النشطة، (٢٠٠٣)، مكتب العمل الدولي، جنيف .

٦- تقرير آفاق الاقتصاد العربي، صندوق النقد العربي، الإصدار ١٨، مايو ٢٠٢٣.

٧- تقرير تنافسية الاقتصادات العربية ٢٠٢٣، العدد ٠٧، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ديسمبر ٢٠٢٣.

٨- تقرير سوق العمل لمنظمة التعاون الإسلامي. (٢٠١٧)، " تشجيع النشاط الاقتصادي"، مركز الأبحاث الإحصائي والاقتصادي والاجتماعي والتدريب للدول الإسلامي (سيسرك)، منظمة التعاون الاسلامي، أنقرة، تركيا .

٩- منظمة العمل العربية.(٢٠٢٤)، التقرير العربي الثامن حول التشغيل والبطالة في الدول العربية " أسواق العمل : رؤى ومسارات مبتكرة ومستدامة " ، جمهورية مصر العربية .

١٠- عبد الفضيل، محمود.(١٩٨١)، الهجرة الدولية في الوطن العربي: نظرة عامة في أعمال الدورة حول الآثار الديمغرافية الاجتماعية والاقتصادية للهجرة الدولية مع إشارة للهجرة العائدة، ٤-٩ كانون أول/ديسمبر ١٩٨١، عمان، الأردن .

١١- عزاوي، محمد أمين والخليع، إحسان. (٢٠١٧)، التنمية الصناعية لتحقيق التحول الهيكلي، تقرير حول التوقعات الاقتصادية للدول في منظمة التعاون الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والتدريب للدول الإسلامية سيسرك، تركيا .

١٢- أحمد، جميل حميد.(٢٠٠٠)، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد اليمني وسياسات الاصلاح الاقتصادي للمدة(١٩٨٠-١٩٩٨)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد .

١٣- حوتية ، عمر.(٢٠٢٤)، واقع القطاع الاقتصادي العمومي في الجزائر وآفاق تطوره في ظل الاصلاحات الاقتصادية والعولمة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ٣، الجزائر .

١٤- صالح، كامل بدن .(٢٠١٢)، التنبؤ بالاختلالات الهيكلية في البنية الاقتصادية العربية في ظل العولمة للمدة (١٩٨٥- ٢٠٣٠)، أطروحة دكتوراه فلسفة في اختصاص الاقتصاد، جامعة سانت كلمنتس العالمية، فرع العراق .

١٥- أبو شمالة، نواف.(٢٠٢١)، تطبيقات سياسات سوق العمل في الدول العربية والتجارب الدولية: الهيكل والأدوات والأداء المقارن، جسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد ١٥٥، المعهد العربي للتخطيط، الكويت .

١٦- العاني، ثائر محمود والناصح، أحمد كامل.(٢٠١٠)، التنافسية الجديدة وإعادة هيكلة سوق العمل العراقية، مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد ٨٢ .

١٧- بن داودية ، وهيبة.(٢٠٢٢)، التحول الهيكلي للإقتصاد الجزائري في إطار برنامج النمو الاقتصادي الجديد للفترة (٢٠١٦- ٢٠٣٠)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، الجزائر، المجلد ١٨، العدد ٠١ .

١٨- بودخدخ، كريم.(٢٠٢١)، نحو إطار مقترح للاصلاحات الهيكلية في الاقتصاد الجزائري، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة العربي بن امهيدي- أم البواقي ، الجزائر، المجلد ٠٨، العدد ٠١ .

١٩- عمارة، أميرة محمد.(٢٠١٤)، تأثير مرونة سوق العمل ورأس المال البشري في نمو الناتج في الصناعات التحويلية المصرية،المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، مصر، المجلد ٢٢، العدد ٠٢ .

٢٠- سعدون، عبد الوهاب ذنون.(٢٠١٩)، " تحليل وتقييم الأداء التنموي وفقا لمنهجية التحول الهيكلي تركيا أنموذجا"، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، المجلد ٣٨، العدد ١٢٣ .

٢١- صحيفة " الاقتصادية" بتاريخ : ٢٠٢٣/٠٦/04، متاح على الموقع: https://www.aleqt.com/2023/06/04/article_2559821.html

٢٢- التل، رعد.(٢٠٢١)، مقال بعنوان " أنماط التحول الهيكلي لاقتصاديات الدول العربية ". متاح على الموقع: https://albaladnews.net/article/313968 ، اطلع عليه بتاريخ: ٢٠٢٥/٠٩/١٥ .
٢٣- العباس، بلقاسم.(د.س)، "تحليل القدرة التنافسية، المعهد العربي للتخطيطط، الكويت، متاح على الموقع: https://www.arab-api.org/TrainingDetails.aspx?TrainingID=18 ، اطلع عليه بتاريخ: ٢٠٢٥/٠٩/١٥ .

١٩- أيهم الأسد.(٢٠١٩)، اختلالات سوق العمل، متاح على الموقع: https://syriadailynews.com/45873، اطلع عليه بتاريخ ٢٠٢٥/٠٩/١٠ .
٢٠- مقال بعنوان "أنماط التحول الهيكلي لاقتصاديات الدول العربية ".(٢٠٢١)، متاح على الموقع: https://albaladnews.net/article/313968.
٢١- مقال بعنوان " الاصلاحات الهيكلية "، متاح على الموقع: https://fastercapital.com/siyaq، اطلع عليه بتاريخ: ٢٠٢٥/٠٩/١٥ .
٢٢- مقال بعنوان " سياسات الشغل في المغرب: تحديات خلق فرص شغل وتعزيز المهارات من أجل إمكانيات تشغيل أفضل".(٢٠٢٢)، متاح على موقع المعهد المغربي لتحليل السياسات: https://mipa.institute/9990#:~:text=mipainstitute، اطلع عليه بتاريخ: ٢٠٢٥/٠٩/١٥ .
٢٣- مقال بعنوان "سياسات سوق العمل".(٢٠٢٣)، الموقع: https://felesteen.news/post/145779/، اطلع عليه بتاريخ: ٢٠٢٥/٠٩/١٠.
٢٤- مقال بعنوان " سوق العمل: التعامل مع التغيير الهيكلي في سوق العمل".(٢٠٢٥)، متاح على الموقع :
https://fastercapital.com/arabpreneur/.html ، اطلع عليه بتاريخ: ٢٠٢٥/٠٩/١٥ .
٢٥- مقال بعنوان "سوق العمل العربي في ٢٠٢٤:تحديات واتجاهات مستقبلية ".(٢٠٢٥)، متاح على الموقع: https://www.alchourouk.com/article/A ، اطلع عليه بتاريخ: ٢٠٢٥/٠٩/١٥ .
٢٦- مقال بعنوان " سوق العمل في المنطقة المغاربية: الهياكل والمؤسسات والسياسات".(٢٠١٠)، الموقع: https://carnegieendowment.org/events/2010/01/ ،
٢٧- مقال بعنوان " مرونة سوق العمل: إيجابيات وسلبيات مرونة سوق العمل ".(٢٠٢٥)، متاح على الموقع: https://fastercapital.com/arabpreneur، اطلع عليه بتاريخ: ٢٠٢٥/٠٩/١٥ .
٢٨- مقال بعنوان "سوق العمل: التعامل مع التغيير الهيكلي في سوق العمل".(٢٠٢٥)، متاح على الموقع: https://fastercapital.com/arabpreneur/.html ، اطلع عليه بتاريخ: ٢٠٢٥/٠٩/١٥ .
٢٩- صايج، مصطفى.(٢٠٢٣)، "القاسم المشترك بين الدول المغاربية النزعة لنظام دولي متعدد الأطراف وتسوية النزاعات"، متاح على الموقع :
https://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=6868:2023-12-28-09-57-10&catid=4722&Itemid=172
٣٠- الموقع: https://www.middle-east-online.com
٣١- الموقع: https://lakome2.com/economie/270469
٣٢- الموقع: https://solability.com/the-global-sustainable-competitiveness-index/downloads
٣٣- موقع البنك الدولي: https://data.albankaldawli.org/indicator
٣٤- موقع الإسكوا : https://nwm.unescwa.org/ar/resources/275
٣٥- موقع وكالة الأنباء الجزائرية: https://www.aps.dz/ar/economie/184376-2025-08-01-16-48-17

36- Auer, Peter and Cazes, Sandrine (2003): Employment stability in an age of flexibility: Evidence from industrialized countries, International Labour Organization, Geneva.
37- Boone, Jan and van Ours, Jan C. (2004). Effective Active Labor Market Policies. IZA Discussion Papers 1335, Institute of Labor Economics (IZA). available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=602406 .
38- Cacciatore, M., et al. (2012). Short-term gain or pain? A DSGE model-based analysis of the short-term effects of structural reforms in labour and product markets. OECD Economics Department Working Papers N° 948, International Labour Organization, pp 1-41 .
39- Card, D., Kluve, J., & Weber, A. (2010). Active labour market policy evaluations: A meta-analysis. The economic journal, Royal EconomicSociety. Publishedby BlackwellPublishing, 120(548), p452-477.
40- Economic Commission for Africa.(2015) ,Misallocation of resources, structural transformation and productivity growth in North Africa , ECA Sub-regional Office for North Africa , Addis Ababa, Ethiopia.
41- John Harrison,(2008), "Oecd Territorial Reviews: Competitive Cities in the Global Economy – Edited by Lamia Kamal-Chaoui," Growth and Change, Wiley Blackwell, vol. 39(1) .
42- ICMPD (2020), Linking human capital, labour markets and international mobility: an assessment of challenges in Egypt, Jordan, Morocco and Tunisia, CMRS,American University in Cairo, Egypt.

43- International Labour Organization,(2020), World Employment and Social Outlook: Trends 2020 , International Labour Office, Geneva.
44- Melolinna, M. (2014). “The Need for and Impacts of Structural Policy in the Euro Area”, Bank of Finland Bulletin, issue 4 of volume 88 .
45- Teulon Frédéric.(1997), travail et emploi, éd : Ellipses, Paris .